

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم

الاقتصادية

تخصص: تقنيات الكمية الكطبقة



دراسة قياسية واقتصادية  
لظاهرة التضخم في الجزائر  
دراسة قياسية واقتصادية  
لظاهرة التضخم في الجزائر  
1990-2014

تحت إشراف الأستاذة

- زرواط فاطمة الزهرة

من إعداد الطالب:

- بوخاتم بن ذهيبة.

أعضاء لجنة المناقشة

\*رئيسا

أستاذ محاضر

د/محمد محمود

\*مقررا

أستاذة التعليم العالي

أ/د: زرواط فاطمة الزهرة

\*مناقشا

أستاذ م

أ/حيمور مصطفى

السنة الجامعية : 2017/2018

## الفهرس

قائمة الجداول ..... ١

قائمة الاشكال البيانية ..... ب

مقدمة عامة ..... ج

### الفصل الاول: مفاهيم اساسية حول التضخم

تمهيد ..... ١

المبحث الاول: ماهية التضخم ..... 6

المطلب الاول: تعريف التضخم ..... 6

-اولا: التعاريف المبنية على اسباب المنشئة للتضخم ..... 6

-ثانيا: التعاريف المبنية على خصائص ومظاهر التضخم ..... 9

المطلب الثاني: انواع التضخم ..... 9

-اولا: من حيث مصدر الضغط التضخمي ..... 10

-ثانيا: من حيث انكشاف التضخم ..... 10

-ثالثا: طبيعة القطاعات الاقتصادية ..... 11

المطلب الثالث: اسباب التضخم ..... 11

-اولا: زيادة الطلب الكلي ..... 11

-ثانيا: انخفاض العرض الكلي ..... 11

- 13.....-ثالثا:ارتفاع التكاليف الانتاجية
- 13.....المبحث الثاني:الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم
- 14.....المطلب الاول:الاثار الاقتصادية للتضخم
- 14.....-اولا:اثر التضخم على الاسعار
- 14.....-ثانيا:اثر التضخم على تدني كفاءة العملة
- 14.....-ثالثا:اثر التضخم على الارصدة النقدية
- 15.....-رابعا:اثر التضخم على الانتاج
- 15.....-خامسا:اثر التضخم على الاجور
- 17.....-سادسا:اثر التضخم على انتشار البطالة
- 17.....المطلب الثاني:الاثار الاجتماعية للتضخم
- 17.....-اولا:اثر التضخم على الاخلاق
- 17.....-ثانيا:اثر التضخم على قيمة العلم والعلماء
- 17.....-ثالثا:اثر التضخم على التمايز الاجتماعي
- 19.....الخلاصة

## الفصل الثاني:التضخم في الجزائر

- 20.....تمهيد
- 20.....المبحث الاول:انواع التضخم في الجزائر
- 20.....المطلب الاول:التضخم الناتج عن وضعية التخلف

- المطلب الثاني: التضخم التنمى.....22
- المطلب الثالث: التضخم الانتقالي.....23
- المطلب الرابع: التضخم المستود.....23
- المبحث الثاني: اسباب التضخم فى الاقتصاد الجزائرى.....26
- المطلب الاول: الاسباب النقدية.....26
- اولا: نظام تمويل الاستثمارات.....26
- ثانيا: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها.....27
- ثالثا: تطور الايرادات والنفقات العامة للدولة.....30
- المطلب الثاني: الاسباب المؤسسية.....31
- اولا: تضخم الندرة.....31
- ثانيا: التضخم الانتقالي.....31
- ثالثا: تحديد الاسعار.....32
- رابعاً: اعادة تقييم سعر الصرف.....32
- المطلب الثالث: الاسباب الهيكلية.....32
- اولا: ضعف الانتاجية.....32
- ثانيا: النمو الديمغرافى.....33
- ثالثا: اللاتوازن الجهوى.....33
- رابعاً: مستوى الاستثمارات.....33
- خامساً: تنظيم وتسير التجارة الخارجية.....34

**المبحث الثالث: اثار التضخم في الجزائر.....34**

المطلب الاول: اثار التضخم على الاستهلاك ولادخار والاستثمار وعلى توزيع الدخل.....34

-اولا: اثار التضخم على الاستهلاك والادخار.....34

-ثانيا: اثار التضخم على الاستثمار.....34

-ثالثا: اثار التضخم على توزيع الدخل.....35

المطلب الثاني: انعكسات التضخم على الاعوان الاقتصاديين.....35

-اولا :التضخم والعائلات.....36

-ثانيا: اثار التضخم على المؤسسات الغير المالية.....36

-ثالثا: اثار التضخم على المؤسسات المالية.....36

-رابعا :التضخم والدولة.....37

-خامسا: اثار التضخم على ميزان المدفوعات.....37

**المبحث الرابع: السياسات التي اتبعتها الجزائر في معالجة التضخم.....39**

المطلب الاول: الساسة النقدية.....39

- اولا: الادوات المباشرة.....40

- ثانيا: الادوات الغير المباشرة.....41

- ثالثا: سياسة اعادة الحصم والاحتياط الالزامي.....42

المطلب الثاني: السياسة المالية.....43

-اولا: السياسة الاتفاقية.....43

43.....ثانيا:الغاء الدعم واعتماد قانون المنافسة.

45.....رابعاً اثر الاصلاحات على سعر الصرف.

47.....الخلاصة.

### الفصل الثالث:الدراسة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر

48.....تمهيد.

48.....المبحث الاول:التحليل القياسي لظاهرة

48.....المطلب الاول:تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج

48.....-اولا :صياغة النموذج وتقديره .

49.....-ثانيا :خصائص طريقة المربعات الضغرى العادية.

49.....-ثالثا:خصائص اصغر تباين.

50.....-رابعاً :تحديد النموذج المقدر لظاهرة.

51.....المبحث الثاني:التحليل الاحصائي والاقتصادي لنموذج المقدر

52.....المطلب الاول:التفسير الاحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر.

52.....-اولا :التفسير الاحصائي للنموذج.

54.....-ثانيا :التفسير الاقتصادي للنموذج.

55.....المطلب الثاني:التفسير الاحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر بعد الحذف

55.....-اولا:تقدير النموذج بعد الحذف.

56.....-ثانيا :التفسير الاحصائي للنموذج.

56.....-ثالثا: التحليل القياسي للنموذج.

59.....-رابعا: التنبؤ بالنموذج المقدر.

62..... خلاصة الفصل.

64..... الخاتمة.

## قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تطور معدل التضخم 2000-2014.....	
2	تطور الكتلة النقدية خلال 2000-2016.....	
3	تطور ميزان المدفوعات خلال 2000-2016.....	
4	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج.....	
5	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج بعد الحذف.....	
6	نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة.....	
7	نتائج التنبؤ بمعدل.....	

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
.....	اثر التضخم على الاجور.....	1
.....	تطور معدل التضخم.....	2
.....	تحديد مناطق القبول والرفض للاحصاءة DW.....	3
.....	منحني مقارنة القيم الفعلية والقيم المقدرة.....	4

## قائمة الأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تطور معدل التضخم 2000-2014.....	
2	تطور الكتلة النقدية خلال 2000-2016.....	
3	تطور ميزان المدفوعات خلال 2000-2016.....	
4	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج.....	
5	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج بعد الحذف.....	
6	نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة.....	
7	نتائج التنبؤ بمعدل.....	

لقد ارتبط الفكر الاقتصادي النقدي والمالي في الكثير من الدراسات والأبحاث بمسألة التضخم كأهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات الدول المتقدمة والآخذة في النمو على حد سواء ، وذلك باعتبار أن هذه الظاهرة أصبحت ذات إهتمام كبير وأصبحت من أكثر المشاكل التي تعرضت للبحث والتحليل وهذا لما تخلفه من آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد تبلورت أهمية البحوث المتعلقة بالتضخم في كونه ظاهرة ووسيلة في آن واحد مما ينعكس على تعدد المواقف ووجهات النظر إليه ، إذ يفترض أنه إما أن يكون ظاهرة وتبعاً لذلك فإنه يشكل عبئاً على الاقتصاد وعائقاً أمام استحداث التنمية فيه وإما أن يكون وسيلة تنمية وتبعاً لذلك فإنه يشكل دعامة لا غنى عنها بالنسبة للاقتصاد

وباعتبار الجزائر من الدول المتحولة من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر ، فإنها تسعى كغيرها من الدول النامية جاهدة الى مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العلم . فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتحسين سياستها الاقتصادية محاولة منها للالتحاق بركب الدول المتقدمة ، فراحت تعمل على المهوض باقتصادها منتهجة في بداية الامر سياية الاقتصاد المخطط ضمن الاطار العام للتوجيهات التي تبنتها القيادات السياسية انذاك ، حيث تم تحديد استراتيجيات تنمية تهدف الى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، نظرا للآثار التي خلفها الاستعمار، وبمرور السنوات اثبتت هذه السياسات فشلها ببروز اختلالات كبيرة في الاقتصاد الوطني ، وهذه الاخيرة تركت اثار سلبية على مختلف المستويات الاقتصادية، وتشكلت هذه الاختلالات في عدة صور من اهمها اختلال ميزان المدفوعات، التضخم الحاد، البطالة المتزايدة تركم الديون الخارجية وتفاقم الوضع الاجتماعي المتردي.... الخ، وهذا ما ادى بالجزائر في الاونة الاخيرة الى اتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في اقتصاد السوق، كمحاولة منها لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم رغم الظروف الامنية الاستثنائية التي عاشتها حينها البلاد، اين توجهت اهتمامات الدولة الى تحرير الاقتصاد الوطني ،فتح الباب امام القطاع الخاص، استقلالية المؤسسات وزانشاء صنابير المساهمة، اعاجاة هيكله البنوك والمؤسسات المالية ، تحرير الاسعار، تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الاجنبي

ومن خلال هذا السرد التاريخي البسيط ، نجد ان من بين اهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم ، مما تسببه هذه الاخيرة من اثار تلقي بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .

ويعتبر التضخم احد اهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في اوضاع الاقتصاد الكلي , كونه حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدولة المتقدمة والمتخلفة على السواء ولا سيما الجزائر التي عانت من الابعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة , المتمثلة في صورة ارتفاع العام للأسعار في الاسواق الوطنية خاصة في الاونة الاخيرة بنت برامج إصلاحية مكثفة من أجل إعادة النظر فسياساتها الاقتصادية كضرورة ملحة يفرضها التحول حيث قامت بتبني بعض السياسات التي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكبرى بغرض الحد من الضغوط التضخمية

وفقا لما سبق ومحاولة منا لدراسة واقع التضخم في الجزائر باخذ ماضي هذه الظاهرة كاساس لمستقبلها ،يمكن لنا تحديد إشكالية الموضوع من خلال السؤال الجوهري التالي:

• ماهي محددات التضخم في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتوجب علينا الإجابة على التساؤلات التالية:

• ماهي أسباب التضخم واثاره في الجزائر؟

• ماهي الإصلاحات السياسية المتبعة لمكافحة التضخم؟

• كيف يمكن بناء نموذج قياسي لظاهرة التضخم في الجزائر وتنبؤ به؟

وحتى تتمكن من معالجة هذا البحث نضع إجابة مبدئية لهذه الإشكالية والتي تتمثل في الفرضيات التالية:

✓ ان الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في المستوى العام للأسعار تؤدي الى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية

وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

✓ ان الافراط المتزايد في الإصدار النقدي يؤدي الى ارتفاع الأسعار دون الزيادة في مستوي الإنتاج

✓ اهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر على معدلات التضخم في الجزائر هي الناتج المحلي الاجمالي

،سعر الصرف،سعر الفائدة

## اهداف البحث واهميتها:

ان تطرقنا لهذا الموضوع راجع أساسا الى اهمية التقنيات في التحليل الاقتصادي والى اهمية ايجاد قيم مستقبلية للظواهر الاقتصادية مثل التضخم ، مما يجعل من إمكانية التحكم في هذه الأخيرة امرا يسرا ، ونرمي من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

✓ ابراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم واثاره على الجزائر

✓ معرفة اتجاه السببية بين مؤشر أسعار المستهلك والتضخم في الجزائر

وللاجابة على هذه الأسئلة سيتم اعتماد الخطة التالية:

سوف نعرض دراستنا في ثلاث فصول ،حيث يمكن ادراج الفصل الأول و الثاني في الجانب النظري اما الفصل الثالث فيتمثل في الدراسة القياسية لهذه الظاهرة.

ففي فصل الأول سنقدم تحليل نظري لظاهرة التضخم من خلال المبحث الأول المتكون من خمسة مطالب حيث نتطرق فيه على مفهوم ظاهرة التضخم ،انواعها،اسبابها،والمبحث الثاني المتمثل في اثارها الاقتصادية والاجتماعية اما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة حالة لتضخم في الجزائر في ثلاث مباحث ،أولا سوف نتطرق لظاهرة التضخم في الجزائر وطرق مكافحته اما ثانيا اثار التضخم على الاقتصاد الوطني وثالثا وأخيرا اثر الإصلاحات المتبعة لمكافحة هذه الظاهرة

وفي الفصل الثالث فيتمثل في الدراسة القياسية لهذه الدراسة بناء على اساليب إحصائية ورياضية التي يزودنا بها الاقتصاد القياسي ، حيث نتطرق في المبحث الأول يتعين النموذج محل الدراسة تم نقوم بتقدير هذا النموذج وفق أساليب الاقتصاد القياسي

وفي الأخير سوف ندرج خاتمة تحتوي على نتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذه الدراسة نجد :

- ✓ نقص المراجع في مكتبة الجامعة
- ✓ عدم تجانس المعطيات الإحصائية الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية لظاهرة التضخم في السنوات الماضية

## مقدمة عامة

لقد ارتبط الفكر الاقتصادي النقدي والمالي في الكثير من الدراسات والأبحاث بمسألة التضخم كأهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات الدول المتقدمة والآخذة في النمو على حد سواء ، وذلك باعتبار أن هذه الظاهرة أصبحت ذات إهتمام كبير وأصبحت من أكثر المشاكل التي تعرضت للبحث والتحليل وهذا لما تخلفه من آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

ولقد تبلورت أهمية البحوث المتعلقة بالتضخم في كونه ظاهرة ووسيلة في آن واحد مما ينعكس على تعدد المواقف ووجهات النظر إليه ، إذ يفترض أنه إما أن يكون ظاهرة وتبعاً لذلك فإنه يشكل عبئاً على الاقتصاد وعائقاً أمام استحداث التنمية فيه وإما أن يكون وسيلة تنمية وتبعاً لذلك فإنه يشكل دعامة لا غنى عنها بالنسبة للاقتصاد

وباعتبار الجزائر من الدول المتحولة من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر ، فإنها تسعى كغيرها من الدول النامية جاهدة الي مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العلم . فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتحسين سياستها الاقتصادية محاولة منها للالتحاق بركب الدول المتقدمة ، فراحت تعمل علي المهوض باقتصادها منتهجة في بداية الامر سياية الاقتصاد المخطط ضمن الاطار العام للتوجيهات التي تبنتها القيادات السياسية انذاك ، حيث تم تحديد استراتيجيات تنمية تهدف الى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، نظرا للآثار التي خلفها الاستعمار، وبمرور السنوات اثبتت هذه السياسات فشلها ببروز اختلالات كبيرة في الاقتصاد الوطني ، وهذه الاخيرة تركت اثار سلبية على مختلف المستويات الاقتصادية، وتشكلت هذه الاختلالات في عدة صور من اهمها اختلال ميزان المدفوعات، التضخم الحاد، البطالة المتزايدة تركز الديون الخارجية وتفاقم الوضع الاجتماعي المتردي... الخ، وهذا مادي بالجزائر في الالونة الاخيرة الى اتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في اقتصاد السوق، كمحاولة منها لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم رغم الظروف الامنية الاستثنائية التي عاشتها حينها البلاد، اين توجهت اهتمامات الدولة الى تحرير الاقتصاد الوطني ، فتح الباب امام القطاع الخاص، استقلالية المؤسسات وزانشاء صنابير المساهمة، اعاجة هيكله البنوك والمؤسسات المالية ، تحرير الاسعار، تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الاجنبي

ومن خلال هذا السرد التاريخي البسيط, نجد ان من بين اهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم, مما تسببه هذه الاخيرة من اثار تلقي بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ويعتبر التضخم احد اهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في اوضاع الاقتصاد الكلي, كونه حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدولة المتقدمة والمتخلفة على السواء ولا سيما الجزائر التي عانت من الابعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة, المتمثلة في صورة ارتفاع العام للاسعار في الاسواق الوطنية خاصة في الاونة الاخيرة بنت برامج إصلاحية تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكبرى بغرض الحد من الضغوط التضخمية وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

## المبحث الأول: ماهية التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من اشد الظواهر تعقيدا فهي ظاهرة ذات طبيعة مركبة نقدية واقتصادية واجتماعية فضلا عن كونها ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية قد تكون نتائجها خطيرة خاصة ما اذا استشرت في هيكل الاقتصاد القومي فهي تغير بطريقة عشوائية ومحففة المراكز الاقتصادية والمالية لافراد المجتمع فيتاثر بها خاصة الافراد محدودي الدخل ، كما ان التضخم ذاته هو محصلة عوامل عديدة ذات طبيعة نقدية واقتصادية واجتماعية وسياسية يعمل على تقوية العوامل التي كانت سبب وجوده والنتيجة حتما مزيدا من التضخم وارتفاع المستوى العام للاسعار وهنا تظهر الدائرة المفرغة للتضخم الذي يعتبر عبئ مرهق على الافراد والشركات

## المطلب الاول: تعريف التضخم

نواجه الكثير من الخلاف لدى الاطلاع على الابحاث التي تهتم بدراسة ظاهرة التضخم المتعددة الابعاد والمتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية ،ومشا هذا الخلاف ،هو الزاوية التي تم النظر من خلالها الى هذه الظاهرة، أي من حيث منظور النظريات النقدية العامة المختلفة، والاسباب المنشأة لهذه الظاهرة. ولتعرف اكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لابد من تحديد الضوابط والاسس التي تتحكم في ذلك من اجل هذا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بهذه الظاهرة حسب معيارين:

1- التعاريف المبنية على الاسباب المنشئة للتضخم

2- التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم

## • اولاً- التعاريف المبنية على الاسباب المنشئة للتضخم

ومن خلال التعريف الخاصة بالتضخم يتبين انها ترجع في معظمها الى هذا المعيار، وخاصة في الفترة الزمنية للقرن التاسع عشر واولال القرن العشرين، منها التعريف المبني على النظرية الكمية النقدية، والتعريف المبني اساس عاملي العرض والطلب وكذلك عاملي الدخل والانفاق

## 1 - النظرية الكمية النقدية:

ان التضخم النقدي وفق هذه النظرية راجع لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل النمو الناتج القومي الحقيقي<sup>1</sup>. وهذا التعريف يعني ان أي زيادة في كمية النقود تؤدي حتما الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، لان الناتج القومي طبقا لهذه النظرية يكون ثابتا عنج مستوى التوظيف الكامل

ولقد اخذ بهذا المفهوم معظم اقتصاديي القرن 19م، اين سيطرة افكار ومفاهيم النظرية الكمية علي مناقشاتهم وتفسيراتهم انشوء الحركات التضخمية، مبررين موقفهم بعدة حجج اقتصادية منها<sup>2</sup> ارتفاع الاسعار، استفحال اثارها الشديدة عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى. ومع ما اصاب العملات من انخفاض في قيمتها، مما اجبر حكومات الدول الى اتخاذ العديد من الاجراءات اهمها الغائها لعملاتها واستبدالها بعملات جديدة على سبيل المثال المانيا سنة 1984.

ورغم الحجج والمبررات التي اعتمد عليها هؤلاء الاقتصاديون في تحديدهم لمفهوم التضخم، الا ان هذا لا يمنع من نقد هذا المعيار، واثبات المغالطة فيه، حيث ان هذا المعيار يعوزه الدقة والوضوح، وصدق الشواهد الخاصة به. فالظروف الاقتصادية التي سادت المجتمعات الرأسمالية اثناء فترة الكساد (1929-1933) لم تشهد ارتفاعا في الاسعار مع انه القي في الاسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الاسواق ولم تنفشي في تلك المجتمعات، مما يقتضي التساؤل صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم، ومعنى هذا ان كمية النقود لا تلعب دورا في تعريف التضخم.

## 2 - نظرية الدخل والانفاق:

وفقا لهذه النظرية فالتضخم هو الارتفاع في مستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخل الناتج للانفاق<sup>3</sup>

ومن هذا التعريف نجد ان ارتفاع الاسعار لم يحدث بفعل عمل نقدي، وانما نتج عن زيادة الدخل المتاح الذي يوافقه الزيادة في كمية النقود. او سرعة تداولها نتيجة لنقص عرض السلع، وانخفاض الانتاج سواء كان ذلك راجعا الى سوء توجيه الاستثمارات او نتيجة لوجود عوامل طبيعية.

<sup>1</sup> التضخم المالي: د. غازي عناية مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2000 ص14

<sup>2</sup> نظرية التضخم: د. نبيل الروبي، مؤسسة ثقافة الجامعة ط2، 1984 ص17

<sup>3</sup> -محمدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي، دار الطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2002، ص34

وبعض النظر عن اسباب زيادة الانفاق ،ووسائله فان هذا المفهوم قد اعترض عليه من حيث انه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد الى الرخاء انه حالات تضخمية"<sup>4</sup>

### 3 - نظرية العرض والطلب:

ولقد استعرضت هذه النظرية بان التضخم مبني على العلاقة بين العرض والطلب ، بحيث ان ارتفاع الاسعار قد يحدث لعدة اسباب ،منها زيادة الطلب الاجمالي على العرض الاجمالي الثابت، وترجع زيادة الطلب الاجمالي الى زيادة في حجم الطلب الحقيقي على المتاح من السلع او زيادة الحجم النقدي مع بقاء عدد الوحدات المطلوبة من السلع والخدمات على مكانت عليه"<sup>5</sup>. أي اذا زاد الطلب النقدي عن العرض السلعي عند ثمن معين فان الاسعار ستميل للارتفاع والعكس صحيح، وكلما كان ذلك الفائض كبيرا (في الطلب او العرض)زادت سرعة الارتفاع او انخفاض الاسعار،ومن المفكرين الاقتصاديون اللذين نادوا بنظرية العرض والطلب واعتبروها اساسا صالحا في تحليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها، ومن بينهم العالم بيرووالعالم وليرنر وكينزحيث:

\_\_ عرفه العالم بيرو التضخم بانه زيادة النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات .

\_\_ عرفه العالم فيمن بانه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع،والخدمات المعروضة خلال فترة معينة .

\_\_ عرفه العالم ليرن بأنه زيادة الطلب على العرض .

\_\_ عرفه العالم لكينز بانه زيادة القدرة الشرائية التي لايقابلها زيادة في حجم الانتاج او هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام الكامل"<sup>6</sup>

بالرغم من كل هذا فان هذه النظرية هي الاخرى لم تسلم من الانتقادات الموجهة اليها حول بعض الغموض الموجود في تفسيراتها ومن بينها مايلي:

- في السوق الواحد قد ترتفع اسعار بعض السلع فيه دون ان ترتفع اسعار بقية السلع ،فهل يحكم هذا بوجود فائض تضخمي في الطلب او الاسعار.

<sup>4</sup> -فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي،دار النهضة العربية،القاهرة،1969،ص167

<sup>5</sup> -مجدي عبد الفتاح، مرجع سابق،ص35

<sup>6</sup> -غازي حسين عناية،التضخم المالي،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2000،ص14

كل النظريات التي تم سردها كاساس لهذه التعاريف يمكن تصنيفها ضمن التعاريف المبنية علي الاسباب المنشئة لتضخم. ومنه نتقل الى المعيار الثاني.

### ثانيا :التعاريف المبنية علي خصائص التضخم:

يبنى اصحاب هذا المعيار تعريفهم لتضخم ،بناءا على خصائص و الاثار الناجمة عنه، واهمها ارتفاع الاسعار، ومن بينهم الاقتصاديون ماريشال، روبنسن، فلامان حيث:

- عرفه ماريشال بانه ارتفاع الاسعار
- ولقد عرفه روبنشن بانه ارتفاع غير منتظم للاسعار ،بينما عرفه فلامان بانه حركة الارتفاع العام للاسعار<sup>7</sup>
- ولقد شارك الكثير من علماء المالية والاقتصاد هؤلاء في تعريفهم للتضخم على انه الارتفاع في الاسعار ،ويشترط البعض في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع،ولهذا لايمكن تسميته الارتفاع المؤقت او المتقطع بانه تضخما، حيث قال العالم الاقتصادي كارديني اكلي بانه ارتفاع مستمر والمحسوس في مستوى العام للاسعار<sup>8</sup>.
- بعد التعرض لتعريف التضخم من خلال المعايير السابقة،اذ من الاهمية التعرف على بعض انواع التضخم بما يساعدنا على تفهم طبيعة الازمة التضخمية التي تعيشها معظم دول العالم

### المطلب الثاني: انواع التضخم

وفي هذا الصدد يمكن ان نقسم التضخم الى انواع عدة،وذالك انطلاقا من معايير متعددة منها:

- مصدر الضغط التضخمي
- من حيث انكشاف التضخم
- طبيعة القطاعات الاقتصادية
- المصادر والاسباب والظروف المساعدة

<sup>7</sup> -نفس المرجع ،ص22

<sup>8</sup> ضياء مجيد المويوي، مرجع سابق،ص214

أولاً: مصدر الضغط التضخمي:

1- **التضخم الطلبي**: هو ارتفاع الاسعار بسبب الزيادة في الطلب الكلي عن العرض، بحيث يعجز العرض عن مقابلة الزيادة في الطلب، أما نتيجة الاستخدام الكامل والتام للعناصر الانتاجية المتوفرة، أو عدم مرونة وسائل العرض لمقابلة هذا الفائض من الطلب<sup>9</sup>.

ويعتبر هذا التضخم السمة الرئيسية لأنواع التضخم المختلفة، بحيث يمكن نسب بعض أنواع التضخم والحركات العامة لمستويات الاسعار، إلى تضخم فائض الطلب<sup>10</sup>.

2- **تضخم التكاليف**: وهو ناشئ عن ارتفاع تكاليف عوامل الانتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة الانتاجية، مما يؤدي حتما إلى الزيادة في المستوى العام للاسعار السائدة.

ولعل أهم عوامل الانتاج هي العمالة (الاجور) بحيث انخ يترتب على ارتفاع معدلها، ارتفاع مستويات الخدمات والفوائد الانتاجية المتحققة، وهو الشيء الذي يصدق على نحو ما على البلدان الرأسمالية، أما البلدان النامية فإن المواد الوسيطة وغيرها، المستوردة، تعد من أهم العوامل الانتاجية المساهمة في هذا الاطار.

ثانياً: من حيث انكشاف التضخم:

1- **التضخم الطليق (الظاهر)**: هو الذي يتسم باتخاذ السلطات النقدية والحكومية بشكل عام، موقفاً سلبياً تجاهه، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الظواهر التضخمية والتسارع في تضخمها وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للاسعار بسبب أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة. وقد يجتمع إلى الموقف السلبي للحكومة، الأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في بعض القطاعات وكذلك عوامل النفسية للأفراد.

2- **التضخم الطامن (الخفي)**: يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الخول النقدية دون أن تجد لها منفذاً للانفاق، بسبب تدخل الدولة، حيث تحول باجراءاتها المختلفة دون انفاق هذه الدخول المتزايدة، فيبقى التضخم كامناً وخفياً لا يسمح له بالظهور، على شكل انكماش في الانفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. ومن تلك الاجراءات ان تعتمد الدولة إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص، بحيث يتمنع الحياة لأكثر من الحصص المقدرة للأفراد.

<sup>9</sup> - د. اسماعيل هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، ط1-1997-ص194

<sup>10</sup> - التضخم المالي ص71

ثالثا: طبيعة القطاعات الاقتصادية:

### 1- التضخم في اسواق السلع<sup>11</sup>:

يصنف كينز هذا النوع الى صنفين هما:

**1-1- التضخم السلعي:** هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع استثمارية على الادخار.

**1-2- التضخم الراسمالي:** هو التضخم الذي يحدث في قطاع الصناعات الاستثمارية، حيث يعبر عن زيادة قيمة السلع الاستثمارية على نفقة انتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية، فان ارباحا كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

**2- التضخم في اسواق عوامل الانتاج:** وهذا يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الانتاج، ومنها اجور

الكفاية للعمال، حيث يقوم كينز بتقسيم الاسواق الى قسمين اسواق سلع الاستهلاك واسواق سلع

الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار، تسود حالة النوازن في السوق، وهذا

مايوصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشا التضخم الربحي، وعندما تتعادل نفقة انتاج السلع

الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الداخلي

**3- التضخم الاجري:** هو الذي ينشا بسبب التوسع بزيادة الاجور، ممايزيد الطلب علي السلع بشكل

اكبر من العرض الكلي

**4- التضخم الانفاقي:** هو الذي ينشا بسبب الزيادة في الانفاق العام والفردى، ممايؤدي الى تضخم

انفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة<sup>12</sup>

### المطلب الثالث: اسباب التضخم

التضخم كالمخدرالذي يسرى رويدا رويدا، يبدأ بمعدل 2% ليرتفع الى 4%، ثم الى 7%، ويصل

الى 10% وأكثر، وهذا راجع لعدة اسباب اقتصادية داخلية واسباب طبيعية وهذا بدوره يؤدي الى زيادة

الطلب مع قلة العرض، وهو مايعرف بالتضخم ومن اسبابه ما يلي:

<sup>11</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق ص62  
<sup>12</sup> -وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد دار النفائس لنشر ط1

## اولا : زيادة الطلب الكلي:

ان اغلب النظريات الحديثة تفسر التضخم على انه زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الاسعار، ويستند هذا التفسير الى قوانين العرض والطلب، حيث ان السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع الالمعروض منها، فاذا حدث افراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (او زاد بنسبة اقل) يرتفع سعر هذه السلعة<sup>13</sup>

ومع كل ارتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى، ومن هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق السلعة معينة، يمكن تعميمها على مجموعة اسواق السلع والخدمات التي يتعامل معها المجتمع، فان افراط الطلب على جميع السلع والخدمات او الجزء الاكبر منها يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب<sup>14</sup>

ويحدث هذا الاختلال نتيجة زيادة الكتلة النقدية المتداولة، وعندما يكون هناك حالة عجز في الميزانية العامة للدولة حيث يفوق الانفاق لحكومي الإيرادات، فتضطر الدولة الى اصدار وطبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون ان تقابلها زيادة في الانتاج مما ينعكس على الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الانتاج، ويمكن ان يحدث التضخم الطلب ايضا نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية وعملية خلق النقود . ولمعالجة هذا النوع من التضخم تستخدم ادوات السياسة المالية والنقدية من اجا احداث حالة الانكماشية ، كما يمكن للدولة سد العجز في الميزانية من خلال اصدار السندات او زيادة الضرائب او الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية<sup>15</sup>

## ثانيا : انخفاض العرض الكلي:

لقد ساهم الاقتصادي كامبريدج الكبير الفريد مارشال في بداية القرن العشرين في صياغة الادوات التحليلية للعرض والطلب، ومن المفيد لفهم افضل لمصطلح التوازن، توضيح الدور الحيوي الذي اعطاه مارشال لعامل الزمن اللازم لتوازن الاسعار<sup>16</sup>، وان هذه النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيراً كاملاً في جميع الفترات، لذلك فقد رافق تطورها مماثلاً في نظريات الاخرى تؤكد على جانب العرض، وماتم ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يمكن قوله الانخفاض العرض، حيث ان هذه الاخيرة

<sup>13</sup> مروان عطوان مرجع سابق

<sup>14</sup> صبحي تادرس قرينة، مدحت محمد العقاد مرجع سابق ص 250

<sup>15</sup> عبد الناصر عبادي، عبد الحليم كراجه، محمد باشا نمبدي الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 136

<sup>16</sup> هنتاه السعيد مرجع سابق

من شأنه ان تؤدي الى احداث ظواهر تضخمية،ومن بين اهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي هم نقص الثروة الانتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها، وكذا سياسة الانفاق العام، وايضا كثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرامج، اضافة الى مجموعة من العناصر ندرجها فيما يلي:

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: وهي حالة التشغيل الشامل لجميع الطاقات الذي يصل اليها الاقتصاد وبالتالي يعجز الجهاز الانتاجي عن تغطية العرض المتناقص.

- عدم كفاية الجهاز الانتاجي: ويعني هذا عجزه عن سد النقص في العرض

- النقص في عناصر الانتاج: كالمواد الاولية، العمال والموظفين، والمختصين..... الخ

### ثالثا: ارتفاع التكاليف الانتاجية:

قد يحدث في بعض الاحيان ارتفاع السلع والخدمات النهائية نتيجة الارتفاع تكاليف الانتاج بشكل عام (تضخم التكاليف)، وارتفاع الاجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة تكاليف الانتاج في هذه الحالة هو زيادة الاسعار خدمات عوامل الانتاج بنسبة اكبر من الانتاج الحدي<sup>17</sup>.

وهذا لان كل زيادة في الاجور في حالة ثبات انتاجية العمل تؤدي الى زيادة التكلفة الواحدوية للانتاج، وبالتالي ارتفاع سعر البيع، وفي حالة عدم رفع سعر البيع سوف تنخفض ارباح المؤسسات الذي بدوره يؤدي الى انخفاض الاستثمار الصافي، وفي الانظمة الاشتراكية تعوض الزيادات في الاجور على شكل اعانات للمحافظة على الاسعار<sup>18</sup>

- ان استراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج كالملابس، والاطعمة الجاهزة..... الخ وارتفاع اسعار بيعها في الاسواق المحلية، وهذا يعني ان الدول وخاصة الدول النامية تستورد التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي<sup>19</sup> وهنا يجب التمييز بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف

### المبحث الثاني: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

تختلف اثار التضخم من حيث قوته ومن حيث هو من التضخم المتوقع ام من التضخم الغير المتوقع فعالبا ما تكون اثار التضخم التي يعددها العلماء الاقتصاديين ناتجة عن التضخم الغير المتوقع، مع الاشارة الى انه من الصعب ان نتوقع التضخم اوان نتدارك حصوله قبل حدوثه.

<sup>17</sup> جمال خريس، ايمن ابو خبضر، عماد خصاونة، مرجع سابق ص 129

<sup>18</sup> احمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص 81

<sup>19</sup> اسماعيل عبد الرحمان، حنريبي محمد موسى عريقات، مرجع سابق ص 152

ومن الملاحظ بان الضرر الذي يسببه التضخم على الدول وعلى الافراد، فبالنسبة للدول يكون اثره كبيرا خاصة علي الدول ذات الاقتصاد المتواضع، لذلك تكون دول العالم الثالث من أكثر الدول تضررا بالتضخم.

#### -المطلب الاول: الاثار الاقتصادية لتضخم:

تتجلى اثار التضخم من الناحية الاقتصادية في العديد من النواحي ، ولاسيما ان اخطار التضخم اول ما تظهر اقتصاديا ، وحتى عندما تمتد جذوره الى الناحية الاجتماعية يكون المظهر الاقتصادي هو السائد فيها وبناءا عليه تجلت اهم الاثار الاقتصادية في الجوانب التالية:

#### اولا: اثر التضخم على الاسعار:

ان اول مظاهر التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الاسعار على نحو تصاعدي مستمر، بالتالي فان ارتفاع الاسعار اثر للتضخم<sup>20</sup>.  
ولكن ليس كل ارتفاع في الاسعار هو ارتفاعا تضخميا له اثار المرضية السيئة، اذ يقتصر ارتفاع الاسعار التضخمي فقط على حالة الخلل فب الطلب والعرض وذلك بعد الوصول الى مرحلة التشغيل الكامل، لان زيادة الاسعار الذي يصاحب زيادة التشغيل قبل الوصول الى مرحلة التشغيل الشامل لا يمكن اعتباره تضخميا

#### ثانيا: اثر التضخم على تدني كفاءة العملة:

ان التضخم يؤثر تاثيرا كبيرا على اداء النقود ووظائفها بكفاءة، وكلما كان التضخم مرتفعا كلما فقدت النقود اهليتها للقيام بوظائفها، بالتالي عدم مقدرتها على قيامها كوسيط للمبادلة او كمخزون للقيم، او وسيلة للمدفوعات الاجلة<sup>21</sup>.

#### ثالثا: اثر التضخم على الارصدة النقدية:

يفرض التضخم ضريبة حقيقية على القيمة الحقيقية للارصدة النقدية ، ولكن الناس يمكنهم خفض اثار هذه الضريبة عن طريق تقليلهم الحيازات النقدية، ولكن الحرص على حماية النفوس من الازمات يمنعهم من هذا الفعل، وبالتالي تكون تكلفة الاحتفاظ بالنقود، هو التضحية بالفائدة ودخل الاصول الغير المالية.

<sup>20</sup> النقود والمصاريف، الدكتور كمال شرف مرجع سابق ص208  
<sup>21</sup> باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، مرجع سابق، ص13

بالتالي اذا زاد معدل التضخم ،فرض تكلفة أكبر للاحتفاظ بالارصدة النقدية السائلة،وزيادة هذه التكلفة تجعل الناس يتوجهون نحو استبدال النقود بسلع حقيقية<sup>22</sup>

#### رابعا :اثر التضخم على الانتاج:

ان الضخم يؤدي الى ارتفاع الاسعار وازيادة معدلات الارياح للمنتجين ،ولكن يلاحظ وجود تراجع في الارياح الصناعية مع تزايد الارياح التجارية، مما يدفع المنتجين نحوالتجارة أكثر من الصناعة ، فيعمدون الى قسم كبير من فوائضهم المالية للمضاربة بدلا من الاستخدام المنتج للادخار .  
بالتالي يجد الناس ان العمل التجاري والخدمي أكثر ربحا من العمل الصناعي ، فيتوجهون للعمل باستثمار الذهب والاماس والعقارت .....الخ  
كما ان اجراءات الاستثمار لاتساهم في زيادة الانتاج المادي الملموس، بل تزداد الخدمات والعمل التجاري مما يؤدي الى:

-نشوء صناعات استهلاكية خفيفة مثل المنظفات،البسكويت،المحارم،

-زيادة الواردات عن الصادرات

-اختلال ميزان المدفوعات ولاعتماد القروض الخارجية

-المتاجرة بالذهب والعملات الصعبة بدلا من الانتاج الصناعي

-انتشار البطالة بسبب الابتعاد عن الاعمال المنتجة التي تستوعب اعدادامن العاطلين<sup>23</sup>

#### خامسا :اثر التضخم على الاجور:

يمكن ان نقسم اصحاب الدخول الى فئتين

فئة اصحاب الدخول الثابتة وهي من أكثر فئات المجتمع،فيتاثر معظمهم بالتضخم وانخفاض القوة

الشرائية للعملة ومن بينهم اصحاب المعاشات التقاعدية والاعانات الاجتماعية ....الخ

وهذه الدخول لاتتغير تبعا لتغير مستويات الاسعار، بالتالي تصبح مقدرتها محدودة على الشراء

اما فئة اصحاب الاجور والمرتببات فان اجورهم تتغير قليلا مع ارتفاع الاسعار،لان اصحاب هذه الفئة

يحصلون على زيادة في مرتباتهم اما بشكل ثابت اوبشكل طارئ عند زيادة الاسعار والمطالبة بزيادة

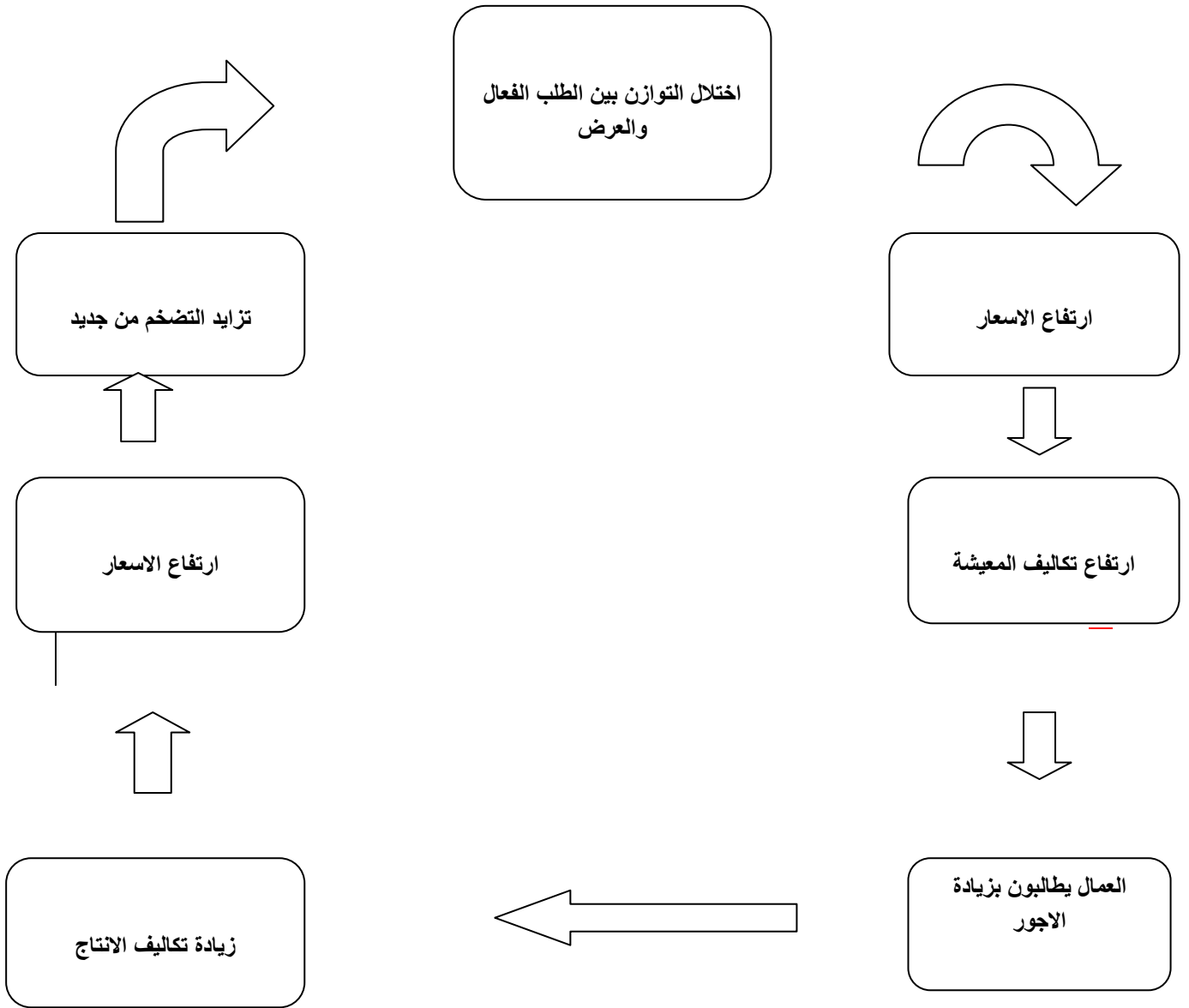
الاجور<sup>24</sup>،وهذا ما يسمى بدوامة التضخم وذلك وفق المخطط التالي:

<sup>22</sup> وضاح نجيب شرف،التضخم والكساد،دار النفائس للنشر والتوزيع ط1،ص90

<sup>23</sup> وضاح نجيب رجب،التضخم والكساد،دار النفائس لنشر والتوزيع،ط1،ص91

<sup>24</sup> تحسين التاجي الفاروقي،قاموس المصطلحات المصارف مرجع سابق،ص351

الشكل رقم 01



## سادسا: اثر التضخم في انتشار البطالة:

يرى العالم كينزانه للقضاء على التضخم يجب ان تضحي الدولة بقبول البطالة، وللقضاء على البطالة يجب قبول الدولة بمعدل التضخم، وبناء على هذا وبناءا على العلاقة التلازمية بين التضخم والبطالة ، يكون للقضاء على التضخم اثر على الاقتصاد بقبول نسب البطالة في المجتمع.

حيث انه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع فيها معدلات الاجور التنقدية، بينما العكس من ذلك حينما ترفع معدلات البطالة تقل معدلات الاجور

## المطلب الثاني: الاثار الاجتماعية للتضخم:

يؤدي التضخم دورا كبيرا في التغيرات الاجتماعية ،ليس على الصعيد الاقتصادي فقط، بل على صعيد الابعاد الاجتماعية ، من حيث الحالة النفسية للأفراد ، وحصول التمايز الاجتماعي ، والتغير في القيم والمثل ، وتشكيل الطبقات وسحق طبقات اخرى، وانتشار سلوكيات لا اخلاقية مثل الرشوة والفساد ..... الخ<sup>26</sup>، وبالتالي يمكن ان تقسم هذا المطلب الى عدت فروع نذكر منها مايلي:

## -اولا: اثر التضخم على الاخلاق:

يؤثر التضخم على الاخلاق ، من جانب المعاملات الاقتصادية كالبيع والشراء والربح الفاحش، وبيع السلع المغشوشة والغش وخاصة انتشار الرشوة والفساد الاداري، وتعممها في المجتمع حتى اصبح عذر الرشوة مقبول بين الاطراف، بسبب عدم كفاية الراتب الشهري ويتحول هذا الامر الى تعامل كل فرد في المجتمع بالاعمال غير الشرعية، فينتشر الانحراف الاجتماعي وتنتشر الجريمة والاعمال المخلة بالشرف والقانون.

## -ثانيا: اثر التضخم على قيمة العلم والعلماء:

ان التضخم بعث بالاقتماد بتدهور القوة الشرائية للعملة، الامر الذي يدفع بالخرجين الى البحث عن عمل اخر في قطاع الخدمات وامتهان مهن تعاني من مشكل الندرة، ومن احترام للعلم الذي يحمله ذلك الخريج ، كل ذلك للحصول على عائد أفضل ودخل أفضل<sup>27</sup> ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الاجتماعية للفئات

<sup>26</sup> - د كراوزر الموجز في اقتصاديات النقود، دار الفكر العربي، ص121  
<sup>27</sup> - وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، ص110

المثقفة، وتحول أفرادها الي عمال بالرغم مما يحملونه خبرات وشهادات علمية، وهذا ما يؤدي إلى تخلف البحث العلمي، وتختلف عادات المجتمع، وتختلف الثقافة والنظرة تجاه العلم.

### ثالثا: اثر التضخم في التمايز الاجتماعي:

يؤدي التضخم الى تحولات كبيرة في بنية المجتمع الطبقي، حيث يتكون المجتمع من طبقة سيادية غنية، تضم كبار الملاكين والتجار والمسؤولين، وطبقة متوسطة تضم صغار الملاكين، وطبقة دنيا تضم الفقراء وذوي الدخل الثابتة والموظفين، بالتالي نجد تدهورا جليا في الطبقات الثانية والثالثة بينما تزداد الطبقة الأولى غنى وأملاكا.

خلاصة الفصل:

تقودنا نظرتنا الاقتصادية لظاهرة التضخم من خلال تطرقنا لأسبابه، وأنواعه، وآثاره، حيث انه السرطان الذي يشل حركة الاقتصاد اي كالورم الذي يصيب الخلايا الحية في الجسم.

ويمكن تعريف التضخم كظاهرة سعريه من خلال الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، أو كظاهرة نقدية من خلال ارتفاع الدخول النقدية وتراكم المفرط للأرصدة النقدية ، وهذا راجع لعدت أسباب نذكر منه مايلي:

-زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة اكبر من الإنتاج الحدي لها

-ارتفاع الكبير في الطلب على السلع والخدمات، الذي يحدث وجود عجز في الميزانية العامة للدولة. مما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة-بدون زيادة الإنتاج

-إن استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج يمكن إن يكون عامل من عوامل جلب التضخم ،اي ما يسمى بالتضخم المستورد

تقوم السياسة النقدية المضادة لتضخم على مجموعة من الأدوات تهدف الى تحقيق الانكماش في الائتمان المصرفي ،أهمها رفع سعر التضخم ،بيع الأوراق المالية ورفع نسبة الاحتياط القانوني.

و أم السياسة المالية تهدف إلى تخفيض الطلب لتأثير على الاستهلاك الخاص .

## تمهيد

لقد ساهمت العلاقات الاقتصادية الدولية في تطوير الاقتصاد العالمي بشكل فعال والذي أصبح له هيكل خاص به وآليات وفعاليات تحكم سلوك ومعاملات الأطراف المتقابلة في أسواقه، كما يحفل بالعديد من التنظيمات والسياسات التي يستعان بها في حل معضلاته على المستويين النقدي والمالي، ولقد تنامى الاهتمام بواقع الاقتصاد المشار اليه ومشكلاته على الصعيد العلمي والعملي في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بعد أن اجتاحت العلاقات الاقتصادية الدولية أزمة عارمة في أوائل السبعينات في أعقاب فترة من الرواج الاقتصادي المؤقت وغير المسبوق الذي شهدته العديد من اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ولقد عبرت تلك الأزمة عن نفسها بعدد من السمات الجوهرية تجلت على وجه الخصوص في بروز ظاهرة التضخم والتي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء، وعلى اعتبار أن هذه الأخيرة ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية وأهمها مستويات الائتمان، حركة النمو الاقتصادي، وحركة استحداث التنمية، ولقد برزت مشكلة التضخم حديثا ضمن الدراسات الاقتصادية التي قام بها الاقتصاديون وخاصة الرأسماليون منهم ،

ولعل متعة البحوث المتعلقة بموضوع التضخم تتجلى في أهميته وحدائته من حيث كونه ظاهرة تشكل عبئا على الاقتصاد، وعائقا امام استحداث التنمية، ومن هنا ظهر واضحا للعيان أن التضخم ما هو الا مشكلة اقتصادية حتمية لا غنى لأي اقتصاد عنها، مما أدى بالمفكرين للبحث، والكتاب ورجال الاقتصاد في مواقع العمل الى التقدم بسياسات علاجية، وبالرغم من أن معدلات التضخم هدأت نسبيا في العديد من الدول خلال تسعينات القرن العشرين، الا أن مشكلة التضخم ما زالت قائمة، والاشكال لا يكمن فيها وانما يكمن في كيفية استخدامها كوسيلة، والتحكم فيها بالوسائل الخاصة لتحقيق الآفاق المرجوة مستقبلا وبعبار الجزائر ضمن الدول التي تسعى بكل الطرق لتحقيق تنمية شاملة لمختلف الميادين وذلك بتوظيفها لكل ما تتوفر عليه من امكانيات، مؤهلات ومقومات، وجد الاقتصاد الجزائري نفسه مجبرا على التعاون مع هذه الظاهرة بالرغم مما تحمله من معاني الكبح والتشاؤم والسعي الى تخفيض حدة أثرها باستعمال كل الطرق الأساليب ولائراء هذا البحث قمنا بوضع عدة تساؤلات، حتى يتسنى لنا دراسته بشكل واضح، وتمثل فيما يلي:

**المبحث الأول: أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري**

**المبحث الثاني: أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري:**

**المبحث الثالث: آثار التضخم في الجزائر:**

**المبحث الرابع: السياسات التي اتبعتها الجزائر في معالجة التضخم :**

لقد كانت لدراستنا هذه حدود من ناحية الزمن ومن ناحية الموضوع المدروس، فمن ناحية المكان فقد تم تسليط الضوء على الجزائر أما من ناحية الزمن فتبدأ دراستنا من 2000 وتمتد الى غاية 2016 وللإجابة على الاشكالية أعلاه اقتضت الدراسة تناول الموضوع في اربع مباحث: تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة عامة تضم كل النتائج المتوصل اليها في هذا البحث.

### <sup>1</sup>المبحث الأول: أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري

تتعدد وتختلف أنواع التضخم حسب الهيكل الاقتصادي لكل بلد، والجزائر من ضمن الدول التي تعرف أنواعا للتضخم، لذا يمكن أن نتميز بين أربعة أنواع من التضخم يمكن سردها فيما يلي:

#### المطلب الأول: التضخم الناتج عن وضعية التخلف

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لاسيما ظاهرة التضخم وهذا راجع إلى الأزمات والاختلالات البنوية في اقتصادها

والجزائر من ضمن هذه الدول تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف هذه، فحاولت خلال التسعينات بإعادة برنامج النظام الاقتصادي، فقد تبنت نظام اقتصاد السوق لتدع بذلك كل شيء أمام الأمر الواقع أي مواجهة قوى السوق من طلب وعرض، وهذا أملا في تحقيق نوع من التقدم والازدهار

ومع هشاشة البنية التحتية للاقتصاد، فإن تحقيق التطور أو التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار بمختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي غير كافي ما دامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها ولذلك يجب النظر في العوامل التي تؤثر على الاقتصاد إيجابيا، ومن أهم هذه العوامل:

النمو الديمغرافي الذي عرف تطورا هاما خلال هذه السنوات حيث وصل عدد السكان خلال 2002 إلى حوالي 30 مليون نسمة، الذي يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود من الإنتاج السلعي مما يزيد في حدة التضخم.

وأیضا الجانب الطبيعي الذي له دور هام حيث أن بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر إلى ذلك، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل ومن ثم توفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبنا لذلك لا بد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق.<sup>1</sup> لكن هذا سيواجه مشكل هام ألا وهو نقص الهياكل القاعدية، خاصة النقل سواء للأشخاص أو البضائع إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل في سعر البيع، وهذا ما يترتب عنه ارتفاع في الأسعار، كما تجدر الإشارة

<sup>1</sup> Hamid bali, inflation et développement en algerien, opu ben akoun, 1993 p 153

إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف سوء التسيير في المؤسسات والمتمثل في عدم استغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلاني ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: تضخم التنمية:

تعرف التنمية على أنها العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها بغية تفكيك قيود التخلف، حيث قامت الجزائر بإنماء اقتصادها من خلال المخططات التي كانت تبرمجها لسياستها الاقتصادية، حيث مست مختلف القطاعات الاقتصادية، ولكنها خيبت الآمال وذلك راجع إلى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى، ولمواجهة هذا المشكل كان لابد من تبني نظام اقتصادي جديد يتلاءم مع الوضع، وذلك بجعل الاقتصاد حراً وإطلاق العنان لحقيقة قوى السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص حيث أصبحت المؤسسات العمومية غالبيتها ملك للخواص باستثناء مؤسسات الدولة.<sup>2</sup>

ونتيجة لهذه التصفية ظهرت آفة اجتماعية مست أغلب العائلات الجزائرية المتمثلة في البطالة حيث أصبحت تكتسي عدة خصائص أهمها:

1\_ ارتفاع عدد طالبي العمل ذو شهادات عالية من التعليم، حيث قدر بحوالي 100 ألف سنة 2000 وارتفاع العدد إلى 130 ألف سنة 2007.

2\_ تمس البطالة أساس أشخاص غير مأهولين، حيث أحصي قرابة مليون بطل لهم مستوى دراسي متوسط وما يقدر بـ 73% ليس لهم أي تأهيل سنة 2007.

3\_ ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب بـ 80% التي تقل أعمارهم عن 30 سنة معظمهم مقبلين على العمل لأول مرة.

4\_ تعد البطالة أكثر ارتفاعاً في أوساط الفئات المحرومة، وقدرت النسبة في الأوساط الفقيرة سنة 2007 بـ: 11.8%.

5\_ قدرت البطالة في السنوات 2000-2001-2002-2003-2004-2005 بـ: 27.10%، 29.89%، 25.2%، 23.7%، 17.7%، 15.3% على الترتيب والملاحظ ارتفاع معدل البطالة، أما في سنوات 2007-2008-2009-2010 فقدت بـ: 11.8%، 11.3%، 10.2%، 10.01% على الترتيب والملاحظ انخفاض هذه المعدلات وبقائها على هذه الوتيرة حتى سنة 2016 حيث بلغت 9.9%.

<sup>2</sup> احمد زهير شامية، النقود والمصاريف، دار زهران لنشر، عمان 1993

## المطلب الثالث: التضخم الانتقالي:

يعرف التضخم الانتقالي على أنه يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني<sup>3</sup>.

لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق بالطبع الذي له إيجابيات وسلبيات، حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع، بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات ومس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص كبير في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها الهدف من هذه السياسة هي محاولة إدارة الطلب بغية الحدّ من الضغط التضخمي بضبط الاستهلاك عن طريق رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة فحالة الدينار أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني خاصة في مجال التضخم الذي يكون وليد فقدان القدرة الشرائية، إذ أن تخفيض قيمته كان يهدف إلى رفع الصادرات وتخفيض الواردات لكن الواقع يثبت أن هذه الأهداف لم تتحقق كلية.

## المطلب الرابع: التضخم المستورد:

هذا النوع من التضخم كما رأينا في الجانب النظري ينظر إلى مصدر التضخم، إذا كان ناتجا عن ضغوط تضخمية داخلية للبلاد وهذا ما يعرف باسم التضخم بالطلب حيث يعني عن طريق الدخول الموزعة بعد عملية التصدير، أو أنه ناتج عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخما بالتكاليف حيث أن أسعار السلع المستوردة تكون مرتفعة وينعكس محليا على السلع حين بيعها في السوق المحلية خاصة وأن التجارة الخارجية تعرف حركة دءوية بالجزائر لاسيما بعد تحريرها وتشجيع الخواص على المبادلات التجارية، لكن الواقع أثبت أن أغلب صادراتها هي المحروقات والتي تعتمد الدولة عليها في إيرادات الميزانية وكذا ميزان المدفوعات في حين أنها تفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات التي حاولت ولا تزال تحاول إيجاد منفذ لها.

إن خضوع الاقتصاد الجزائري لأسعار النفط وإدماجه في الاقتصاد العالمي من خلال وارداته وصادراته كلاهما يثيران حساسيات وتوترات تنعكس سلبا على سائر الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى العولمة التي تنادي بفتح الأسواق وإلغاء القيود الإدارية والجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطار مهددة لاقتصاديات الدول الضعيفة مثل الجزائر.

<sup>3</sup> بن عربة بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، حالة الاقتصاد الجزائري، فترة 67-62 معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 1996

وما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود ما دام هناك تبادل تجاري دولي من جهة ووجود قطبي عالم متقدم وعالم متخلف من جهة أخرى.

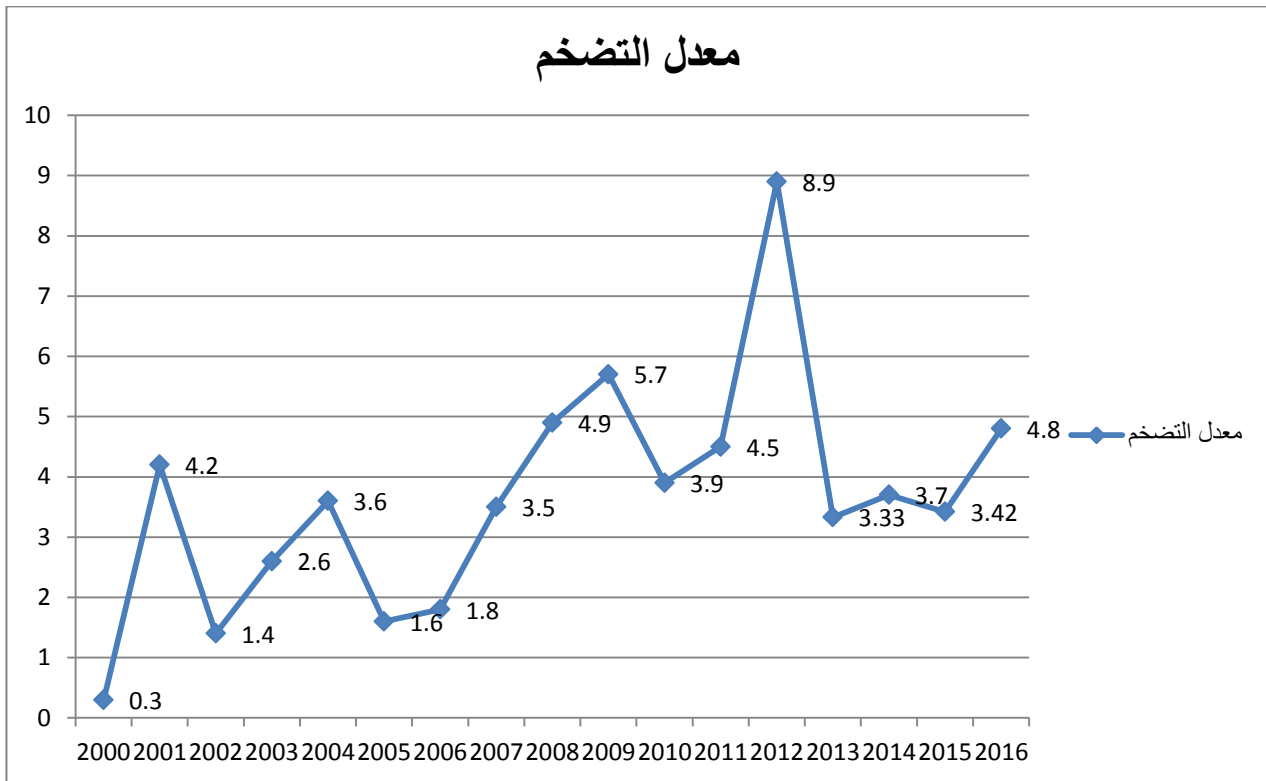
وبعد الإشارة إلى أنواع التضخم في الجزائر تجدر الإشارة إلى التغيرات التي عرفها معدل التضخم بهدف الوصول إلى النتائج التي تحققت في إطار سياسة كبح وضبط ظاهرة التضخم.

جدول رقم (01): يبين تطوّر معدل التضخم خلال الفترة 2000/2016م

السنوات	معدل التضخم
2000	%0.3
2001	%4.2
2002	%1.4
2003	%2.6
2004	%3.6
2005	%1.6
2006	%1.8
2007	%3.5
2008	%4.9
2009	%5.7
2010	%3.9
2011	%4.5
2012	%8.9
2013	%3.3
2014	%3.7
2015	%3.42
2016	%4.8

المصدر: معطيات اقتصادية واجتماعية (مؤشرات اقتصادية)، الإنترنت

شكل رقم 02 : تطور معدلات التضخم 2000 \_ 2016



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدور رقم 01 باستخدام برنامج EXCEL

من الجدول (1) نلاحظ أن معدل التضخم خلال سنة 2000 قدر حوالي 0.3% كحد أقصى له ثم

ارتفع سنة 2005 ليبلغ 1.6% ثم عرف تراجع مهم بلغ 1.8% سنة 2006، ثم ارتفع إلى 4.4% سنة

2008، ليصل إلى 8.9% عام 2012 كأكبر ارتفاع تعرفه الجزائر خلال عشرة سنوات الاخيرة.

ثم انخفض مرة أخرى بنسب قليلة خاصة في سنة 2014 ليصل إلى 3.7%، 2005 ليصل خلال سنة 2016

4.8%

وتفسير عودة هذا الارتفاع خلال 2012 إنما يرجع إلى الارتفاع في نمو الكتلة النقدية بسبب برنامج الإنعاش

الاقتصادي، أما تفسير انخفاض معدل التضخم في السنوات الأخرى فهو يعود إلى الإجراءات المتخذة من طرف

الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات

معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من

الإصدار النقدي المفرط.

## المبحث الثاني: أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري

لقد عرف معدل التضخم في السنوات الفارطة عدة تطورات إذ لا يمكن حصر أسبابه في نمط واحد بل تشترك فيه عدة أسباب وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب حيث يمكن حصر التضخم في الجزائر في أسباب نقدية وأسباب مؤسسية وهيكلية.

## المطلب الأول: الأسباب النقدية

قد احتاحت إستراتيجية التنمية في الجزائر في ظلّ الاقتصاد الموجه إلى تمويل ضخّم وأمام عجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات لتمويل الاستثمار لجأت السلطات العمومية إلى الإصدار النقدي دون مقابل مادي، وهذا كان سببا من أسباب التضخم خاصة قبل اتفاقية النوايا الحسنة من صندوق النقد الدولي سنة 1994 والذي من بين شروطه تحديد اللجوء إلى الإصدار النقدي، وهذا ما ساعد على انخفاض معدل التضخم ويمكن حصر أسباب التضخم في الجزائر في النقاط التالية:

## أولاً: نظام تمويل الاستثمارات:

في أوائل الثمانينات كان القطاع المالي صغيراً ومتجزئاً حيث كان يعمل كأداة مالية لتمويل الاستثمارات للقطاع العام بينما الأسواق المالية لم تكن موجودة على الإطلاق، حيث كانت تحتكر معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية<sup>4</sup>، حيث كانت المؤسسات العمومية تعاني من قصور الرسمة معتمدة على الاقتراض لتمويل استثمارها وكان الهدف خلال هذا الوقت هدف الإنتاج أكثر أهمية من الأرباح، فكان دور المؤسسات العمومية سلبياً حيث كانت تعبئة مستلزمات الاستثمار لا تتم على أساس التنافس ولم تكن الائتمانات تقدم وفقاً لمعايير مدروسة لتجنب المخاطر ففي ظلّ هذه الظروف ومع غياب نشاط ملموس من طرف البنك المركزي الذي لم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة مما أدى إلى ظهور احتلالات رئيسية في توزيع الموارد وكذا السيولة المفرطة التي لم تكن لها مقابل مادي الذي زاد في ارتفاع معدل التضخم.

ومع دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق، أدخلت تعديلات وإصلاحات جذرية على القطاع العام بهدف تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة إلى المؤسسات العمومية، إلى نظام يلعب دوراً نشيطاً في تعبئة الموارد وتخصيصها.

<sup>4</sup>- كرم النشاشي، ألترو جامو وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص53.

وكانت الخطوة الرئيسية هي اتخاذ قرار بانسحاب الخزنة من عمليات تمويل الاقتصاد بحيث تقتصر مسؤولياتها على تمويل الاستثمارات في البنية الأساسية والقطاعات الإستراتيجية فقط. وأيضاً مع إصدار قانون القرض والنقد الذي منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وأصبح هو المكلف بتسيير ومراقبة السياسة النقدية وبالتالي فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كمية إعادة الخصم من جانب البنوك وتطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزنة والنظام المالي، وما يمكن ملاحظته أن الجزائر قامت بتشديد السياسة النقدية في كثير من المجالات من بينها مجال تمويل الاستثمارات ابتداءً من سنة 1994 وذلك لهدف خفض التضخم واستقرار سعر الصرف

### ثانياً : تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها

لقد أرادت الجزائر أن تقيم تنمية اقتصادية على نمط التسيير المركزي المخطط أين يتم الاهتمام في تمويل برامج الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد من الإصدار النقدي، ولقد كانت الخزينة العامة هي المصدر الحقيقي للإصدار عوض البنك المركزي، وهذا الأخير كان يشبه جهاز تنفيذ هذه السياسة أكثر من أي مؤسسة إصدار وتسيير للكتلة النقدية المتداولة، هذه السياسة أفرزت وضعاً غير مستقر أنتج عنه عدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية العمومية وضعف إنتاجيتها. والنتيجة الحتمية لهذا النهج هي أن نمو الكتلة النقدية كان دائماً أكبر من الناتج المحلي الخام. وبعد سنة 1994 حيث دخلت الجزائر في تنفيذ الاتفاق السنوي حول برنامج الاستقرار مع صندوق النقد الدولي كان له انعكاس على مستوى التوازنات الاقتصادية.<sup>1</sup> وللقوف على مدى أثر الإصلاحات على التوازنات النقدية الداخلية سنقوم بتحليل أهم متغيرات الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي<sup>5</sup>:

<sup>5</sup> - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2004، ص 200

جدول رقم (02): تطوّر الكتلة النقدية خلال الفترة 2000 – 2014 م

السنوات	التداول خ البنوك	الودائع تحت الطلب	النقود M1	اشباه التقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2
2000	484.9	467.5	1041.3	974.3	2022.5	13
2001	577.3	554.9	1238.5	1235.0	2473.5	22.3
2002	664.6	642.2	1416.3	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	732.0	1643.5	1656.0	3299.5	13.7
2004	874.3	1133.0	2165.6	1478.7	3644.4	10.5
2005	921.0	1240.5	2437.5	1632.9	4070.5	11.7
2006	1081.4	1760.6	3177.8	1649.8	4827.6	18.6
2007	1284.5	2570.4	4233.6	1761.0	5994.6	24.2
2008	1540.0	2965.1	4964.9	1991.0	6956.0	16
2009	1829.3	2541.9	4944.2	2228.9	7178.7	3.2
2010	2098.6	2922.3	5756.4	2524.3	8280.7	15.4
2011	2571.5	3536.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.9
2012	2952.3	3380.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.9
2013	3204.0	3564.5	8249.8	3691.7	11941.5	8.4
2014	3658.9	4460.9	9580.2	4088.7	13663.9	14.4

المصدر: البنك الجزائري التقييم الاقتصادي والنقدي في الجزائر

من خلال الجدول اعلاه يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية 1 حيث انتقلت 1041.3 مليار سنة 2000 الى 9580.2 مليار 2014 اي بمعدل نمو 820.02% وهذا راجع الى النقص الكبير في الحجم الودائع تحت الطلب للمؤسسات البنوكية التي تضاعفت من 465.5 مليار دولار سنة 2000 الى 4460.9 مليار دج بمعدل نمو 854.20%.

وقد عرفت الكتلة النقدية 2 اتجاهها تصاعديا حيث مع بداية 2001 شهدت نسبة نمو مرتفعة قدرت ب: 22.3%، وهذا تزامنا مع بداية تطبيق المخطط الانمائي لدعم الانعاش الاقتصادي (2001، 2004)،

وانتهجت بذلك سياسة توزيعية لتحقيق معدلات نمو مرضية، ولتحقق الكتلة النقدية 2 بعد ذلك خلال الفترة (2003، 2005) معدلات نمو منخفضة على الرغم من الزيادات البارزة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بنسبة 14%، 54.8% لسنتين 2003 و2004 على التوالي

اما في الفترة (2006 و2009) شهدت معدلات نمو متذبذبة كان اعلاه سنة 2007 ب: 24.2% وادناه سنة 2009 ب: 3.2%، مع العلم ان السبب الوحيد في ذلك هو احتياطات الصرف الرسمية من قطاع المحروقات.

من الجدول نلاحظ أن التزام السلطات الجزائرية بنود الاتفاق قد سمح بتحقيق الهدف، فمتوسط معدل نمو الكتلة الانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001 م، حيث خصص له مبلغ ما يقارب 7 ملايين دولار أي ما يعادل حوالي 520 مليار دينار جزائري، المدة المتوسطة تمتد من ثلاث سنوات ابتداء من أبريل 2001 م إلى أبريل 2004 م.

وحسب مؤشرات بنك الجزائر فإن الوفرة النقدية وشبه النقدية في تزايد مستمر وذلك بالرغم من أن هذا التزايد لا يزال محصوراً في حدود معقولة، إلا أنه يبدو أن الإنتاج ينمو بوتيرة أقل، وفي حالة استمرار عدم التطابق بين نمو الإنتاج والنمو النقدي فإن ظهور التضخم يصبح أمراً حتمياً، مما يقضي على المكاسب المحققة في إطار التعديل الهيكلي ويتسبب في تفاقم أوضاع الأسر من حيث تراجع القدرة الشرائية، ويدل ذلك على الجهود الواجب لها بذلها من أجل توفير شروط إعادة انطلاق الإنتاج بكيفية تسمح بعد الوقوف في الظواهر التضخمية في للسنوات الماضية.

أما بالنسبة لمقابلات الكتلة النقدية بصورة عامة في العمليات التي تعتبر أصل الإصدار النقدي وهي ثلاث أنواع:

أ - الذهب والعملات الأجنبية: و يمثل مقابل الرصيد النهائي لميزان المدفوعات من الذهب والعملية الصعبة وهو المقابل الخارجي للكتلة النقدية.

ب - ديون على الخزينة: وهي تمثل جانب من مكونات الغطاء النقدي للكتلة النقدية فعندما تكون الخزينة أمام نفقات فتلجأ إلى المصرف المركزي يمنحها تسبيقات أو تقرر على البنوك التجارية الاكتتاب في سندات الخزينة.

ج - قروض الاقتصاد: تسمح هذه العملية للشركات بالاقتراض من البنوك لسقف محدد وحتى تستطيع البنوك التجارية تلبية احتياجات السيولة فإنها تلجأ إلى مؤسسة الإصدار لإعادة الخصم على أساس معدل الفائدة<sup>6</sup>.

إن من بين العناصر الثلاثة فإن أخطرها هي الدين على الخزينة العامة التي تمثل خطراً حقيقياً للتوازن الاقتصادي

<sup>6</sup> مدادي عبد القادر، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي 2005

واستقرار الأسعار، خاصة وأن هذه الديون توجه بالدرجة الأولى على شكل نفقات على الإستهلاك أو على الاستثمار الذي لا ينتج سلع وخدمات مباعة أي أن هناك خطر للديون قصيرة الأجل التي تحصل عليها الخزينة من المصرف المركزي على شكل تسبيقات.

كلها ديون على الخزينة العمومية و بدرجة أقل التغطية بالذهب والعملات الأجنبية 0%. وتمثل القروض على الاقتصاد أكبر نسبة لتغطية الكتلة النقدية

**ثالثا: تطور الإيرادات والنفقات العامة للدولة:**

### 1-:الإيرادات العامة للدولة:

: -الجباية البترولية

وهي عبارة عن الإيرادات التي تحصل عليها الدولة نتيجة استغلال وتصدير الموارد الهيدروكربونية ويكون لها آثار تضخمية معتبرة على الموارد العامة خاصة إذا كان ناتج هذه الضرائب البترولية تتم عن اقتطاع من عون داخلي آخر، أي أنه يتم خلق كتلة نقدية انطلاقا من موارد العملة الصعبة من أجل تمويل داخلي وهي بطبيعتها طريقة تضخمية إذا لم يقابلها أساس مادي طبعاً أي سلع وخدمات<sup>7</sup>.

-الضرائب الأخرى:

يوجد أنواع مختلفة من الضرائب وهي:

• **الضرائب على الدخول:** إن الضرائب على الدخول بالنسبة للأجراء لا تؤثر في زيادة تكلفة الإنتاج و منه لا تؤثر على زيادة الأسعار.

لكن الضريبة على دخل غير الأجراء تزيد من تكلفة الإنتاج وتحمل على سعر البيع وهذا ما يؤدي إلى حدوث التضخم.

• **الضرائب على النفقات:** تعتبر ذات آثار من تكلفة الإنتاج ومنه تحمل على سعر البيع وهذا ما يؤدي إلى حدوث التضخم

• **الضرائب على رؤوس الأموال:** وهي تلك الضرائب المدفوعة على امتلاك الثروة وتعتبر أقل أثر تكوين الفروق التضخمية مقارنة بالأنواع السابقة.

وبعد هذه اللمحة على الإيرادات سوف نحاول التطرق إلى النفقات العامة للدولة.

<sup>7</sup> تيتوش سهيلة، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر، دراسة تنبؤية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير 2002

النفقات العامة للدولة:

وهي تمثل الطلب على السلع والخدمات العمومية ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

﴿الإستهلاك العام: يتكون من المستهلكين النهائيين وتعطي هذه النفقات الاستهلاكية للأعوان الاقتصاديين

قوى تدخل الطلب نحو الارتفاع، وهو ما يؤثر على تفاقم الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب.

﴿الدخول الموزعة: وهي تمثل الدخول التي يتم توزيعها على عمال الوظيف العمومي بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية (المنح، التقاعد)...

﴿النفقات الأخرى: وهي عبارة عن النفقات الخاصة بتدعيم الأسعار وهذا كان سابقاً قبل تحرير الأسعار وما يخلقه من آثار تضخمية، مضافاً إليه تسديد القروض العامة الداخلية.

**المطلب الثاني: الأسباب المؤسسية:**

ونقصد بالأسباب المؤسسية الأسباب التي تتعلق بهياكل وتسيير المؤسسات العامة في إطار النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، ومما ساعد على رفع معدلات التضخم ضعف عملية التخطيط وسوء التنظيم والتسيير الداخلي وتجلت هذه الأسباب فيما يلي:

**تضخم الندرة: اولاً:**

لقد تميز الاقتصاد الجزائري بالندرة في الثمانينات وبداية التسعينات حيث عرفت اختلالاً كبيراً في التوازن، بين إنتاج السلع والخدمات والطلب الكلي وهذا ما أدى إلى خلق وضعية جد صعبة للسوق الوطني لتلبية الطلب المتزايد فكانت النتيجة ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات. وتأخذ الندرة عدة أشكال، وهذا حسب كل قطاع أو منتج أو خدمة معينة وكذلك يمكن أن يكون أثر الندرة محلي أو قطاعي أو وطني، حيث يمكن أن يعرف منتج ما ندرة في مدينة ما مع وجوده بكمية كبيرة في مدينة أخرى<sup>8</sup>.

ويرجع سبب هذه الندرة إلى نقص في عملية التوزيع والهياكل المساعدة على ذلك بالإضافة إلى التهريب الذي يميز السوق الجزائرية، حيث كانت السوق تمثل قوة طرد مركزية عن طريق تهريب السلع من الجزائر إلى الدول المجاورة وذلك بإتباع نظام التسعيرة الإداري والدعم حيث كانت الجزائر تشتري أنواعاً كثيرة من السلع التي يحتاجها المجتمع بالعملة الصعبة وتبيعها في الداخل بأسعار إدارية الأمر الذي نتج عن ظهور مضاربين في هذه السلع مع مضاربي

<sup>8</sup> مرجع سابق، مذكرة لنيل شهادة ماجستير 2002 ص36

الدول المجاورة

**ثانيا: التضخم الانتقالي :**

إن التضخم الانتقالي يحدث في إطار إعادة التسوية في الاختلال بين العرض والطلب وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات والاتجاه نحو اقتصاد السوق بعد أن تأكد فشل تطبيق الاقتصاد المخطط كمنهج للخروج من حالة التخلف الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي فقد كان لهذه الإصلاحات تأثيراً كبيراً على ارتفاع الأسعار من جهة وإعادة تحديد قيمة سعر الصرف من جهة أخرى.

**ثالثا: تحرير الاسعار:**

إن الأسعار في نظام الاقتصاد الحر تحد على أساس تفاعل قوى العرض والطلب وعلى ذلك فقد كان نظام الأسعار المحرض الرئيسي والدافع الهام نحو الارتفاع، وهذا التحرير أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية قوية جداً مع وجود حالة نقص كبير في العرض من السلع والخدمات ، وهذا لعدم وجود منافسة في السوق الوطنية ، مما جعل أغلب المؤسسات العمومية تحاول جعل أسعار السوق كمرجع لتحديد أسعار منتجاتها.

**رابعا: إعادة تقييم سعر الصرف:**

إن الانتقال الحر أملى بالضرورة وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف، حيث أن الهدف هو وضع سعر الصرف يعكس القيمة الحقيقية للدينار وعلى أساس هذا الانتقال كانت الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي والذي من بين شروطه تخفيض قيمة الدينار وهذا كله له آثار هامة على ارتفاع تكاليف الإستيراد خاصة إذا عرفنا أن التبعية للخارج لمختلف المؤسسات العمومية.

ومع تحرير نظام الأسعار قامت هذه المؤسسات بتحميل نتائج تخفيض الدينار على السعر النهائي لمنتجاتها، و منه ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث التضخم.

**المطلب الثالث: الأسباب الهيكلية:**

إن الأسباب الهيكلية تعتبر من أهم الأسباب التي تعاني منها البلدان السائرة في طريق النمو، وفيما يلي سنتعرض لأهم هذه الأسباب:

ما يميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم الثالث طابع التخلف الذي يعود بدوره إلى عدة أسباب يمكن حصرها في النقاط التالية:

**اولا: ضعف الإنتاجية:**

الإنتاجية هي ما يمكن أن تنتجه وحدة العمل الواحدة خلال مدة من الزمن كما أنها أداة لقياس مدى فعالية

وكفاءة النظام الاقتصادي لكن ما يميزها في اقتصادنا الحالي الضعف الشديد وهذا راجع إلى :  
 -عدم تأهيل اليد العاملة بسبب ضعف التكوين مع نقص التجربة المهنية بصورة عامة وخاصة بالنسبة للإطارات الذي يعطي ضعفا في كفاءة العمل لاسيما في مجال التسيير والإبداع ودراسة السوق.  
 -قدم التجهيزات المستعملة والتكنولوجيا المستخدمة، وتركزها في بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى التي أثرت على النوعية والسعر بالسلب حيث صار بيع هذه المنتجات في السوق المحلية صعبا وأيضا حتى في السوق الخارجي.

#### ثانيا: النمو الديمغرافي:

من المعروف أن قوة الدولة من قوة سكانها، إذ عند تحليل الأوضاع الاقتصادية لا بد من دراسة ومعرفة بنية وعدد السكان وهذا لتحديد قوة العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني ومقارنته بمدى قدرة السوق الداخلية على تلبية الحاجات المتزايدة<sup>9</sup>.

#### ثالثا : اللاتوازن الجهوي:

إن اللاتوازن الجهوي يعمل على خلق تضخم جهوي يتطلب إجراءات صارمة للحد من نفسيه، ومنه توفير هياكل قاعدية تعمل على مواجهة الوضع وتخدم التنمية الجهوية بخلق تدفقات ومبادلات لدخول البضائع بين مختلف المناطق لفك العزلة منها ومحاولة خلق توازن بين العرض والطلب بينها، بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهو يعاني من ضعف وقصور في الهياكل القاعدية حيث بعض المناطق تكون بشكل ناقص ومناطق أخرى تكاد تنعدم فيها وما نلاحظه في المناطق النائية والصحراوية التي عرفت حركة نشيطة مثلا في الإنتاج الزراعي لكن نقص هياكل النقل أدى إلى تلف المنتجات دون تسويقها محليا ، بينما الدولة تستوردها من الخارج وهذا المسار أدى إلى عرقلة التنمية التي تطمح إليها الجزائر.

#### رابعا: مستوى الاستثمارات:

إن التكاليف الباهظة التي تتحملها إقامة المشاريع الكبرى تعتبر مشكل كبير خاصة وأنها تلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى تكاليف الإنتاج، ونظرا لافتقار الجزائر إلى الأجهزة الصناعية تضطر إلى استيرادها بأثمان باهظة تثقل كاهل الدولة ، إذ تضطر أحيانا للتخلي عن إقامة بعض المشاريع وهذا ما أدى إلى قصور قطاع الاستثمار.  
 أما النشاط الاقتصادي هو الآخر يعرف انخفاض لعدم استغلال القدرات المتوفرة له بطاقتها الإنتاجية والتي تمكن من زيادة الاستثمار، ففي سنة 1998 كان 20.4 مليار دينار جزائري ليصل سنة 1999 إلى 8.2 مليار دينار

<sup>9</sup> هنتاهت سعيد ،دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماجستير فى العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 2005،ص61

جزائري وبسبب غياب الإنعاش الفعلي في مجال الاستثمار وتباطأ عمليات تسوية أوضاع جهاز الإنتاج العمومي والخاص أدى إلى ركود في القطاع الذي يتطلب تحليلاً أكثر وضوحاً من السلطات العمومية في المنهج المتبع فيها والذي يتركز أساساً على عمليات الخوصصة، ومع ذلك يبقى مستوى الاستثمار ضعيفاً بالنسبة لما كان مبرمجاً بخصوص إقامة وتوسيع الاستثمارات.

#### خامساً: تنظيم وتسيير التجارة الخارجية:

إن الواقع الذي تعيشه الجزائر يفرض على اقتصادها مختلف المشاكل التي تعتبر وليدة اليوم ، بل امتداد لتراكمات سابقة مما جعل الجزائر في موقع لا تحسد عليه، إذ أنه عند عملية التصدير يكون لدينا تضخماً بالطلب وعند الاستيراد يكون لدينا تضخماً بالتكلفة، الذي يحمل السلعة تكاليف مرتفعة تؤثر في ارتفاع أسعاره عند البيع وهذا ما يعرف بالتضخم المستورد.

فقيام الجزائر بإصلاحات اقتصادية منها تحديد معالم جديدة لتجارتها الخارجية والذي تزامن ونشاط المنظمات الدولية التي تركز في توصياتها على الأخذ باقتصاد السوق باسم النجاعة الاقتصادية وتحسين الأداء والاستغلال الجيد للموارد قصد تحسين مستوى المعيشة للأفراد لكن الذي يحدث في الواقع عكس ذلك إذ نرى عند الأخذ ببرامج هذه المنظمات أن المستوى المعيشي للأفراد ينتقل من سيئ إلى أسوأ<sup>10</sup>.

#### المبحث الثالث: آثار التضخم في الجزائر:

بعد تناولنا للأسباب المؤدية إلى التضخم بالنسبة للجزائر، نحاول في هذا المبحث التعرض إلى الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة والغرض من معرفتها هو اكتشاف مواطن الخلل، ومنه السعي لمعالجته كما سنرى في مبحث رابع المطلب الأول: آثار التضخم على الإستهلاك والادخار والاستثمار وعلى توزيع الدخل في الجزائر:

##### أولاً: أثر التضخم على الإستهلاك والادخار:

يؤدي التضخم بالنقود إلى فقدان قيمتها و ضعفها في تأدية وظائفها الأساسية المعروفة (مقياس للقيمة، وسيط للمبادلة، و مخزن للقيمة) وينجم عن هذا إضعاف ثقة الأفراد في العملة فيزداد ميلهم للإستهلاك بينما يضعف حافزهم على الادخار، ففي فترات التضخم تندهور القدرة الشرائية مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى مدخراتهم السابقة لاقتطاع جزء منها وإنفاقه على السلع الاستهلاكية رغبة منهم في الحفاظ على نفس المستوى من الإستهلاك عندما لا تكفي دخولهم النقدية لتحقيق مستوى الإستهلاك الذي كانوا يتمتعون به قبل ارتفاع الأسعار

<sup>10</sup> مرجع سابق ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير 2002 ص61

وفي حالة الاستقرار النقدي يحدث العكس ، حيث يوزع الأفراد دخولهم النقدية بين الإستهلاك وتكوين المدخرات التي يلجؤون إليها في فترات التضخم.

**ثانيا :أثر التضخم على الاستثمار :**

يتخذ المستثمرون قرارات خاصة عند حدوث التضخم بحيث يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى زيادة الطلب من طرف الأفراد للتخلص من النقود التي فقدت قيمتها، ومنه يزيد الطلب على زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب تستمر لمدى طويل، وفي الوقت نفسه تزداد الأرباح النقدية للمنتجين بسبب تخلف النفقات الكلية النقدية وراء الإيراد الكلي ويرجع ذلك إلى وجود عناصر نفقات ثابتة كالإستهلاكات، وينجم عن هذا تفاؤل المنتجين الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل قد يفوق طاقة الإستهلاك في المدى الطويل ولذلك يختل التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني .

كما أن أسعار السلع الاستهلاكية والكمالية هي من بين أول الأسعار التي ترتفع عند وجود قوى تضخمية، مما يؤدي بالمستثمر التوجه لرفع الطاقة الإنتاجية في هذه القطاعات دون القطاعات الصناعية الأخرى ومنه يكون توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني .

والتضخم مضر بالاستثمار حيث أن تقدير مردودية المشاريع تصبح أمرا صعبا إذ أن أسعار المدخلات ( المواد الأولية، اليد العاملة...) يخفض من مردودية الاستثمار فمثلا ارتفاع أسعار مواد البناء والإسمنت خصوصا في سنة 1991 أدى إلى توقف عدة ورشات وبالتالي إعادة تقييم المشاريع أصبح أمرا ضروريا في بداية تنفيذ الأعمال كما أن استمرار ارتفاع الأسعار للمدخلات المحلية أصبح أكثر خطورة بانخفاض قيمة الدينار وهذا ما جعل إعادة تقييم المشاريع عملية متكررة ، وعليه فإن المعلومات التي تبنى عليها المؤسسة تكون خاطئة بالضرورة كما يكون للتضخم آثاره السلبية في توجيه رؤوس الأموال إلى المضاربة على الأراضي الزراعية والتجارية - شراؤها ثم الانتظار بهدف بيعها بأسعار أعلى - وإلى بناء المنازل الفاخرة بدلا من الأنشطة التجارية<sup>11</sup> .

**أثر التضخم على توزيع الدخل::ثالثا**

يؤثر التضخم على جميع أفراد المجتمع، فمنهم من يمكنهم من زيادة دخولهم وهي تمثل الأقلية ويترك الأغلبية بدخل يزيد أقل من معدل زيادة الأسعار أو بشرة ناقصة قد اقتطعت التضخم جزءا منها، ومن هنا يعاد توزيع الثروة والدخول في المجتمع ، وبعبارة أخرى يؤدي التضخم إلى تخفيض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة

<sup>11</sup> ايت طالب حميد محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة الجزائر ك العلوم الاقتصادي 1997 ص71

كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا، أي قدرتهم على تحويل أحوالهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخل المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء.

### المطلب الثاني: انعكاسات التضخم على الأعوان الاقتصاديين :

تصنف المحاسبة الوطنية الأعوان الاقتصاديين حسب الفروع إلى مايلي:

فرع العائلات - المؤسسات المالية - المؤسسات غير المالية - الدولة و الخارج. و هذه الفروع كلها عرضة لظاهرة التضخم الذي يمارس عليها ضغوطاته بدرجات متفاوتة

### أولا: التضخم و العائلات:

ترتبط العائلات بقطاع الاقتصاد من خلال دخلها ، و هذا الأخير يكون عرضة لظاهرة التضخم فنجد أن العائلات و لمقاومة الخطر تقوم ببعض التصرفات غير مرغوب فيها لضمان مكانتها في المجتمع و الحفاظ على قدرتها الشرائية كدفع الأطفال إلى العمل و البحث عن مصادر أخرى. و نتيجة عدم تكافؤ بين زيادة الأجور و زيادة مستوى الأسعار فإنه تعتمد بعض الفئات إلى حماية قدراتها الشرائية و هذا بالمحافظة على مستوى الدخل الحقيقي عن طريق إضافة مدا خيل جديدة في العائلة كعمل الأطفال و خلق أعمال جديدة أو البحث عن وظيفة أحسن.

### ثانيا: أثر التضخم على المؤسسات غير المالية:

تضم هذه المجموعة كل الأعوان التي ليست لها علاقة بعمليات الصرف و الإصدار و التمويل و منه تدخل في هذا الإطار كل المؤسسات الإنتاجية و كذا الخدمية، و ما يلاحظ على هذه المجموعة أنها و كغيرها من الأعوان تعاني من ظاهرة التضخم و لكن ليس بشكل متماثل بين الوحدات الإنتاجية داخل هذه المجموعة و الضحية هي المؤسسات المصغرة و المحدودة من حيث الإمكانيات، الأمر الذي قد يحتم عليها الإفلاس النهائي بالنظر إلى ما تطمح إليه تجد المؤسسة نفسها غير قادرة على تمويل نفسها ذاتيا، الأمر الذي يؤدي بها إلى عمليات الاقتراض و ما تقتضيه من تكاليف و ذلك للتعامل مع مختلف مشاريعها الاستثمارية و هنا تدخل مشكلة سعر الفائدة و تكلفة الاقتراض<sup>12</sup>.

<sup>12</sup> ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة قسم العلوم الاقتصادية 2002 ص 71

## الثالثا: أثر التضخم على المؤسسة المالية:

تضم هذه المجموعة كل المؤسسات التي تقوم بعمليات الإصدار و التمويل و عمليات الصرف، و هي تتمثل بالدرجة الأولى في البنوك و التأثير الوحيد يتمثل في سعر الفائدة و معدل الخصم و الذي يقدره البنك المركزي بناء على معطيات اقتصادية. حيث أن ارتفاع معدل الفائدة في البنوك يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض بالنسبة للمؤسسات و بالتالي يقل الطلب على القروض و بالتالي يقل الفوائد بالنسبة للبنوك و هذه القلة توافق قلة الاقتراض ، أما في حالة انخفاض معدل الفائدة فإن الطلب على القروض يزيد و بالتالي تزيد الفائدة البنكية و هذه الزيادة توافق الزيادة في حجم القروض

## رابعا: التضخم و الدولة:

تظهر آثار التضخم على الميزانية العامة للدولة و التي تتكون من طرفين أساسيين يتمثل الطرف الأول في المدخلات ( Recettes ) و الطرف الثاني في المخرجات ( Dpenses )

1- المدخلات : تعتمد موارد ميزانية الجزائر على مصدرين أساسيين يتمثل الأول في قطاع المحروقات حيث تقوم الدولة بتحديد سعر مرجعي للوحدة « برميل للبترو، متر مكعب للغاز » بالاستناد إلى جملة من المعطيات الاقتصادية ففي حالة تدني الأسعار في السوق إلى ما دون السعر المرجعي تصبح الدول في انكماش اقتصادي أما في حالة ارتفاع الأسعار عن السعر المرجعي فإنه يصبح هناك فائض في الميزانية . أما المصدر الثاني فيتمثل في الموارد الجبائية بما فيها الضريبة على رقم الأعمال و التي تكون أكبر حصة في هذا المصدر.

2- المخرجات: هناك مجموعة من نفقات الدولة تأثرت بظاهرة التضخم، و يتعلق الأمر بالتدخلات العمومية في الحركات الاقتصادية، خاصة دعم الأسعار على السلع الواسعة الاستهلاك سابقا و التي يمكن القول أنها أورثت التضخم في الاقتصاد الجزائري. كما أن هناك مجموعة أخرى من النفقات كالدين العمومي الذي هو خارج عن حركة الأسعار باعتباره مرتبط بعدة شروط كمدة الدين و معدل الفائدة اللذين تميلاان تكلفة الاقتراض<sup>13</sup>

## خامسا: أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

إن للتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات بحيث يحدث عجزا وذلك بزيادة الطلب الكلي داخل الدولة والتي

<sup>13</sup> مرجع سابق ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة قسم العلوم الاقتصادية 2002 ص 71

لا يسايرها زيادة كافية في الإنتاج المحلي ومنه كميات السلع والخدمات التي كانت ستصدر إلى الخارج سوف تستهلك محليا.

ومن ثم فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى ، يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الذي يشكو من حالة التضخم.

جدول (3) : يبين تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 إلى 2016 م<sup>14</sup>.

السنوات	الرصيد الجاري الخارجي	الميزان التجاري	خدمات خارج دخل العوامل الصافي	دخل العوامل الصافي	رصيد حساب راس المال	الرصيد الاجمالي
2002	4.36	6.70	1.18-	2.23-	0.71-	3.66
2003	8.84	11.14	1.35-	2.70-	1.37-	7.47
2004	11.12	14.27	2.01-	3.60-	1.87-	9.25
2005	21.18	26.47	-2.27	5.80-	4.24-	16.97
2006	28.95	34.06	2.20-	4.25-	11.22-	17.73
2007	30.59	34.23	4.04-	1.83-	1.08-	29.53
2008	22.21	25.68	3.73-	1.08-	2.53-	19.68
2009	0.41	7.78	8.69-	1.31-	3.45	3.86
2010	12.16	18.20	3.83-	0.37-	3.42	15.58
2011	17.77	25.96	8.81-	2.04-	2.38	20.14
2012	12.30	20.17	7.13-	3.91-	0.24-	12.06
2013	0.76	9.31	6.82-	4.54-	0.62-	0.13
2014	9.28-	0.46	8.14-	4.81-	3.40	5.88-
2015	27.29-	18.08-	7.52-	4.45-	0.25-	27.54-
2016	8.33-	6.75-	2.09-	0.14-	0.11	8.22-

المصدر : وزارة المالية ( 2008 و 2015 م ) الوحدة : مليار دج.

<sup>14</sup> بنك الجزائر النشرة الاحصائية 2008 و 2014 و 2016

نلاحظ في الجدول فائض ميزان المدفوعات سنة 2002 وهو راجع إلى فائض رصيد حساب الجاري الخارجي البالغ 4.36 مليار دولار، حيث استمر ميزان المدفوعات في الارتفاع ليصل سنة 2007 إلى 29.53 مليار دولار بعدم كان في 2002 مبلغ قدره : 3.66 مليار دولار أما سنة 1991 وهذا بسبب تحسن الميزان التجاري خلال هذه السنوات وهذا رغم العجز المسجل في رصيد حساب راس المال ودخل العوامل الصافي. ويعود هذا إلى ارتفاع المتزايد لاسعار البترول خلال السنوات 2002 إلى غاية 2007

ليشهد بعد ذلك انخفاض خلال سنة 2008 بمبلغ قدره 19.68 مليار دولار، ووهذا بسبب تدهور الميزان التجاري وحساب الجاري الخارجي، ليستمر هذا الانخفاض، حيث سجل عجز في ميزان المدفوعات خلال السنوات الثلاث الاخيرة حتي بلغ في سنة 2016 -8.22 مليار دولار هذا بسبب عجز المسجل في الميزان التجاري بالرغم من تحسن رصيد رؤوس الأموال، خلال هذه السنة

ويعود عجز رصيد ميزان المدفوعات سنة 2016 إلى انخفاض في اسعار البترول الخام تفاقم عجز رصيد الحساب الجاري بمقدار -8.33 مليار دولار من جهة و إلى انخفاض كل من رصيد ميزان رؤوس الأموال والاحتياطات من جهة أخرى.

ونشير أن العجز المحقق في ميزان المدفوعات سنة 2016 بلغ -8.22 مليار دولار مولت عن طريق احتياطات الصرف التي ارتفعت.

#### المبحث الرابع: السياسات التي اتبعتها الجزائر في معالجة التضخم:

إن الاقتصاد الجزائري تميز منذ بداية الثمانينات بأزمة حقيقية أدت إلى ظهور مشاكل أولية مست التوازنات المالية الداخلية، وقد تجلّى ذلك في ظهور إطار داخلي للتضخم إذ أن العرض المتاح لم يستطع مواكبة الطلب الفعلي في السوق نتيجة سياسة نقدية توسعية، إن هذا المشكل الذي أصبح هاجسا أمام مواصلة برامج التنمية، كان ناجمًا بصفة أساسية عن السياسات الاقتصادية غير المتماشية التي كانت سائدة في الثمانينات لكن مع صدور قانون النقد والقرض في سنة 1990 منح دورًا جديدًا للبنك المركزي في تسيير وإدارة السياسة النقدية.

#### المطلب الأول: السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية من خلال معدلات الفائدة إلى إبطاء سرعة توزيع القروض بواسطة معدل الخصم أو بواسطة التقنية الحديثة التي تعمل لتوجيه معدلات التدخل على السوق النقدية.

أولاً: الأدوات المباشرة:.

سياسة تأطير القروض وفعاليتها:

هي تدخل مباشر للبنك المركزي للتأثير على القروض التي يمنحها القطاع البنكي للاقتصاد ويهدف هذا التدخل الى :

تحديد نسبة ثابتة لتطور إجمالي القروض حيث لا يمكن تجاوزها خلال فترة معينة ويعتبر هذا الهدف كميًا.  
- العمل على تحقيق هيكلية معينة للقروض الموجهة للاقتصاد في إطار عمليات التطهير المالي وترمي هذه العملية إلى إحداث توازن بين قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.  
- تفضيل بعض القطاعات عن الأخرى وذلك بتطبيق سياسة تأطير القروض على قطاعات دون أخرى.  
طبقت سياسة تأطير القرض في الجزائر على:

أ - **الخزينة:** حيث يحدد قانون 10/90 المبلغ الأقصى الذي يقدمه بنك الجزائر 10% من إيرادات الميزانية المحققة خلال السنة على أن لا يتجاوز تسديد هذه القروض فترة 240 يوم.

ب - **المؤسسات غير المستقلة:** طبقت سياسة تأطير القروض بالنسبة إلى 22 مؤسسة غير مستقلة حيث خضعت لسقف ائتمانية محضة ، وقد تمكنت الحسابات المكشوفة لمجموع هذه المؤسسات بحوالي 179028 مليون دينار جزائري بتاريخ 1990/12/31، وتعتبر هذه القروض قابلة للتعبئة وذلك في ظل الشروط المحددة لسقف إعادة الخصم المعمول به في كل بنك.

ج - **الاقتصاد:** تتم مراقبة القروض الممنوحة بطريقة غير مباشرة تستعمل فيها إجراءات وسيطة مثل سقف إعادة التمويل، بالنسبة للمشروعات لا يمكن تجاوزها وإعادة الخصم وبذلك فإن بنك الجزائر لا يستعمل وسيلة تأطير القرض مباشرة<sup>15</sup>.

#### • فعاليتها:

تم تطبيق هذه السياسة من قبل بنك الجزائر في أوضاع اقتصادية تتسم بالاستقرار فيمكن القول أنها تعد عملية غير مجدية نظرا للسليبات الناجمة عنها نذكر منها:

- تطبيق هذه الوسيلة على المدى البعيد يجعل مصادر التمويل ضئيلة مما يؤدي إلى البحث عن طرق أخرى للتمويل والاقتراض، حيث يلجأ المقترضون مباشرة إلى المقرضين خارج البنوك فتصبح المؤسسات الخاصة تقترض فيما بينها دون اللجوء إلى البنوك مما يفقد هذه الأخيرة دورها كوسيط.

<sup>15</sup> بنك الجزائر النشرة الاحصائية 2008 و2014 و2016

—تحديد سقف القروض الممنوحة دون تمييز بين البنوك وبين الجهات والقطاعات الطالبة يؤدي إلى معاقبة البنوك النشيطة والفعالة، في حين قد يشجع أسلوب تأطير الائتمان تلك البنوك الصغيرة على النمو على حساب البنوك الكبيرة.

### ثانيا: الأدوات غير المباشرة:

#### 1- سياسة السوق المفتوحة وفعاليتها:

أدرجت هذه السياسة في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض، تتمثل عمليات السوق المفتوحة في شراء وبيع سندات عامة لأجل أقل من ستة أشهر وسندات خاصة قابلة لإعادة الخصم، أو تسبيقات من طرف بنك الجزائر في السوق النقدية، حيث يقوم بنك الجزائر بعمليات البيع والشراء مع البنوك والمؤسسات المالية المسموح لها بالتدخل في السوق النقدية

البداية الفعلية لهذه السياسات كانت منذ 30-12-1990 م، وكان ذلك بهدف التعزيز من قدرة بنك الجزائر في تسيير أحسن للسياسة النقدية، هذه العملية الأولى لتدخل بنك الجزائر كانت لشراء سندات عامة لأقل من ستة أشهر، تبلغ قيمتها 4 ملايين دينار جزائري بمعدل متوسط يقدر بـ : 14.94%.

#### •فعاليتها:

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أكثر وسائل البنك المركزي فعالية في التأثير على حجم الائتمان والتعديل غير المباشر للسيولة البنكية، وتدخل في إطار تنمية وتطوير السوق النقدية بتأمين السيولة النسبية للسندات العامة، ولكن تبقى فعاليتها مرتبطة بمدى فعالية وحجم السوق النقدية الجزائرية والتي تعرف نقائص عديدة، كما يجب أن تتوفر بكميات كافية لأصول حقيقية والتي يمكن تداولها في هذه السوق والتي يقبل العملاء من القطاع المصرفي وغير المصرفي التعامل بها مع البنك المركزي، وهذا لجعل هذه السياسة فعالة.

#### 2 —سياسة المناقصة بالقرض وفعاليتها:

أدخلت هذه السياسة من خلال التعليم رقم 28/95 الصادرة في 22/04/1995 م تعتبر ضرورية لتلبية حاجيات النظام المصرفي خاصة أنه في حاجة دائمة إلى السيولة لأن العرض في السوق النقدية ما بين البنوك لا يغطي الفائض في الطلب، وهذا ما يحتم على بنك الجزائر التدخل وتلبية الطلب غير الملبي، تتم المناقصة بإعلان بنك الجزائر عن جذب العروض التي تقدمها البنوك التي تريد إعادة التمويل، باتصالها بينك الجزائر عن طريق التلكس ثم يتم جمع عروض البنوك الطالبة للتمويل وعملية المفاوضات فيها فيما بينها تكون حول:

-تواريخ الاستحقاق قصيرة الأجل لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر<sup>16</sup>.

-المبلغ الإجمالي المرغوب توظيفه في السوق النقدية يحدد بـ : 500 مليون دج كحد أدنى.

-تحديد معدل فائدة مقصود، ثم بعد التفاوض يتم ترتيب معدلات فائدة أكبر منه.

وأخيرا يعلن بنك الجزائر عن نتائج جذب القروض في نفس يوم العملية قبل الساعة الثالثة زوالاً.

#### •فعاليتها:

تعتبر سياسة المناقصة وسيلة جديدة للرقابة على القروض من طرف بنك الجزائر فإذا أراد سحب السيولة من السوق النقدية فإنه يقوم بتكوين جذب عروض مخفضة تدفع البنوك إلى توظيف ودائع لدى البنك المركزي، والذي ينوع تواريخ استحقاقها ويتم تسليم مبالغ للمؤسسات المالية عن طريق فتح حسابات جارية لدى بنك الجزائر، هذه الوسيلة تعد فعالة لأنها قليلة المخاطر باعتبار أن القروض المطلوبة تكون مضمونة بأوراق إجمالية قابلة للتعبئة.

#### ثالثا : سياسة إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي:

##### •سياسة إعادة الخصم:

تم اتخاذ بعض القرارات بشأن تطوير سياسة إعادة الخصم في المرحلة الأولى من الإصلاح المالي، فهي تمثل وسيلة هامة لتدخل بنك الجزائر لتسيير السياسة النقدية، خاصة وأن ذلك يسمح بالسير في توافق أحد أهداف السلطة النقدية الرامية إلى تقليل اللجوء إلى الإصدار النقدي لإعادة تمويل البنوك من جهة أو التأثير على المؤسسات العمومية من خلال ارتفاع أسعار الفائدة على القروض من جهة أخرى، حيث ينفذ بنك الجزائر سياسة إعادة الخصم على:

\*سندات تجارية يمثل موضوعها عمليات تجارية.

\*سندات قروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، يمكن تجديدها لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

\*سندات عامة لا تتجاوز المدة الباقية على استحقاقها ثلاثة أشهر.

##### •سياسة الاحتياطي الإلزامي:

حتى أوائل سنة 1994 م، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل لكل بنك على حدى من خلال معدل إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء في السوق النقدية ما بين البنوك ، ومن أجل تنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي منذ سنة 2004 م لحمل البنوك نحو

<sup>16</sup> مسمش نجاة فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2005 ص55

تسيير جيد للسيولة وتفادي الأثر السلبي للصدمات الخارجية بحيث تم رفع هذا الاحتياطي إلى 6.5 % بعد أن كان 4.25 % سنة 2001 م

### المطلب الثاني: السياسة المالية:

كانت السياسة المالية في الاقتصاد الموجه تركز على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات قصد الاحتفاظ بخدمة اجتماعية وتوفير الإعانات العامة لكل من الإستهلاك والإنتاج، أما بالتوجه إلى اقتصاد السوق فتغيرت وجهة السياسة المالية حيث سعت الحكومة إلى حصر دورها والتضييق من تدخلها وفتح المجال أمام الخواص.

تتمثل أدوات السياسة المالية في مجموعة من السياسة الاقتصادية والتي تهدف إلى التأثير على متغيرات الإنتاج الداخلي، والعمالة والأسعار بواسطة جانبي الإيرادات والنفقات للميزانية العامة للدولة كغرض مواجهة التضخم، وكذا اعتماد السياسة الضريبية من أجل الاتجاه نحو تخفيض الاعتماد تدريجياً على إيرادات المحروقات بالإضافة إلى توجيه النفقات نحو المجالات التي تعمل على النهوض بالاقتصاد.

### أولاً : السياسة الإنفاقية:

نعلم أن مختلف الدول تعاني من ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا سنة بعد سنة حيث أنه من بين أسباب هذه الزيادة نذكر:

- تدهور قيمة النقود

- الزيادة في عدد السكان وبالتالي احتياجاتهم

- تغير في الأساليب وآليات وضع الميزانيات

- تنفيذ التدابير الرامية لتقوية النظام الضريبي

— الجباية البترولية و اتساع الوعاء الضريبي للحقوق الجمركية و الرسوم الجمركية على القيمة المضافة

إن الجهود الواجب بذلها في مجال الميزانية تعني من حيث المبدأ الموارد و النفقات، و تحسين الموارد أمراً ممكن بفضل توسع الرسم على القيمة المضافة، و رفع مردود الجباية، و محاربة التهرب من دفع الضرائب و تطوير الافتراضات في الأسواق المالية لتفادي التمويلان التضخمية أما تقليص النفقات التجارية فيهم أساسا المرتبات و الأجور باعتباره المحصلة الأولى و الرئيسية لهذا الباب من الإنفاق و تسعى من خلال تعديل الأجور و تخفيف أعبائها إلى تحكم في إعداد العمال، و تجميد مرتبات الوظيفة العمومية و ذلك لتفادي مواكبتها لارتفاع الأسعار و هي الوسيلة

الوحيدة<sup>17</sup> لوقف تغذية لولب الأجور /التضخم. و اعتمد إلغاء إعانة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع و دعمها كهدف لترشيد النفقات العمومية مع العلم أن تحرير الأسعار هو الهدف الأكبر للتصحيح الهيكلي من بين التدابير الموجهة لمكافحة التضخم، نجد أن البنك يهتم بإصلاح نظام الأسعار، و إلغاء الدعم مع رفع ضوابط الأسعار و هوامش الأرباح

إصلاح نظام الأسعار ( إلغاء الدعم، رفع ضوابط الأسعار و هوامش الربح)  
اتخذت خطوة رئيسية في أبريل 1994 . و من خلال إلغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع، حيث ظلت الضوابط الشعرية قائمة فقط على ثلاث مواد غذائية أساسية ( الدقيق، القهوة، و الحليب ) و منتجات الطاقة، و أجور النقل العام.

و ان تحرر أسعار مستلزمات الإنتاجية الزراعي و أسعار البناء للإسكان الاجتماعي و ألغيت جميع الضوابط المتبقية على هوامش الأرباح ، و الأسعار ، باستثناء الأدوية و الأغذية و منتجات الطاقة المدعمة

#### ثانيا :إلغاء الدعم و اعتماد قانون المنافسة:

في 2002 / 2008 تضاعفت أسعار الأغذية المدعمة و زادت بنسبة 60 % في 2005 / 2006 و نتيجة لهذه التعديلات في الأسعار رفع الدعم الأغذية عن المنتجات البترولية ، و الحليب البادرة و الدقيق العادي و طحين الخبز و في نهاية أُلغي دعم جميع المواد الغذائية ، و مازالت هناك إعانة عامة للمنتجات الغاز و الكهرباء تعادل 0.4 % من إجمالي الناتج المحلي في 2010 و

بهدف اعتماد قانون المنافسة في إلى تأسيس مبدأ التحديد الحر للأسعار لجميع المنتجات، مع تطبيق قواعد مكافحة الاحتكار ( الممارسات التي تتعارض مع المنافسة ) ، كفرض حدود على الوصول إلى

السوق ، تباطؤ بين الشركات للسيطرة على سوق معينة ، و لهذا وجب إستحداث ضمانات ضد إساءة الاستغلال من جانب الموردين الاحتكاريين .

لقد عرفت أسعار الإستهلاك في الاونة الاخيرة، ارتفاع و تزايد حيث تضاعفت بحوالي خمسة مرات .  
إن تطور المؤشرات من 117.9 نقطة سنة 1990 إلى 468.1 نقطة سنة 1996 ، يفسر حدوث تضخم عام عرفته معظم السلع ،لكن كان وجود فوارق بين مجموعات و مختلف السلع ، هذه الفترة تميزت بنمو سريع الأسعار الداخلية و التي كانت حتمية ناتجة عن المعطيات الاقتصادية الناجمة عن القانون 89 / 12 للأسعار ، فالارتفاع

<sup>17</sup> صالح مفتاح ،السياسات النقدية والمعلومات الازمة لوضعها وعلاقتها بالاساسات الاخرى الملتقي الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وافاق ،جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان 2005 ص69

هذا مس بالدرجة الأولى المنتوجات المصنعة ، وكذا السلع الإستهلاكية و التي خضعت لسياسة نظام السع المحد و حظت أيضا بالدعم.

و يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بالاختلال المتزايد للأسعار و الانهيار و التدني المتتالي في قيمة العملة الوطنية تميزت سنة 1997 بتراجع في الأسعار و كما عرف التضخم هو الأخر تراجع و تناقص ملحوظ و معتبر في نفس الوقت، حيث انتقل من 18.7 % سنة 1996 ليصل إلى 5.73 % سنة 1997 ، بانخفاض قدره 13 نقطة ، و يعتبر هذا المعدل أخفض و أدنى معدل عرفه متغير التضخم من سنة 1998 (كسنة مرجعية).

و يمكن إرجاع هذا الإنخفاض الملحوظ إلى التحكم في الأسعار الداخلية، و كذا لاستقرار سعر الصرف بعد الانهيار الذي عرفه في السنوات الماضية، و هو أكبر عامل ساهم في تراجع معدل التضخم إلى ما أصبح عليها في سنة 1997 ، و هذا التراجع من مجموع السلع و الخدمات الموجهة لاستهلاك قطاع العائلات من سنة 2000 ، أسعار الإستهلاك عرفت تراجعا حيث بلغ معدل التضخم 2.6 % سنة 1999 و 0.34 % سنة 2000 ، و هو يمثل أدنى تضخم حققته الجزائر ، الوصول إلى معدل تضخم يقدر بـ 0.34 % سنة 2000 ، و هو في الحقيقة الأمر راجع إلى الصرامة في تسيير الكتلة النقدية ، و البحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة

الإقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة ، و ساعد ذلك في استقرار و التحكم في التكاليف

### ثالثا: أثر الإصلاحات على سعر الصرف:

إن صدمات التبادل التجاري المعاكسة و السياسات المالية التوسعية أدت إلى إرتفاع التضخم بمعدلات عالية بالمقارنة إلى شركاء الجزائر التجاريين، و لذلك انخفضت قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية بنسبة 50 % بين أكتوبر 2000 و نهاية 2005.

و قد انحصرت الأهداف الفورية في بداية برنامج التصحيح في عام 2000 في تصحيح القيمة المغالى فيها ، و هكذا حدث خفض كبير للدينار الجزائري حوالي 50 % . منذ ذلك الوقت أدت السياسة المالية المتشددة إلى تعزيز إستقرار سعر الصرف الإسمي مما ساعد بدوره على تثبيت التوقعات بانخفاض التضخم.<sup>18</sup>

كما أن تعميق السوق المالية المحلية و السوق الأجنبي و إدماجها في الأسواق المالية العالمية من شأنه أن يعزز نجاح هذه العملية ترتبط مسألة سعر الصرف ارتباطا مباشرا تسديد الديون الخارجية على الأمد البعيد، و سعر الصرف

<sup>18</sup> مرجع سابق، السياسات النقدية والمعلومات الإلزمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وفاق ،جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان 2005 ص72

شأنه شأن كل الأسعار يقتضي تخفيض قيمة العملة تحقيق إجراء إستقرار و تصحيح هيكلي في آن واحد و الأثر التضخمي الذي يعقب تخفيض مباشرة يسمح بقمع الطلب الزائد ، و تعود فعالية التخفيض في تسيير الطلب على دور سعر الصرف و مكانته في هيكل الأسعار الداخلية فهو يقوم بدور سعر الموجه لاسيما في إقتصاد تكوين بنيته تابعة للخارج و تصحيحها ينجر عنها حتما تصحيح غالبية الأسعار.

و يمكن أن نلاحظ في الأخير أن تراكم الإحتياطي قد سمح لبنك الجزائر بتحسين عرض العملات الصعبة و وضع الحد لانحراف سعر الصرف الدينار بالنسبة للدولار إذ أن هذا السعر إرتفع من 65.2 من 2002 إلى 85.4 في نهاية 2010 .

ثم بدأ المعدل السنوي لسعر الصرف يستقر تدريجيا بعد سنة 2002 بعدما كان في 2000 يقدر بـ 35.1 دج للدولار الواحد إلى 47.7 دج سنة 2007 حيث لفي ظرف ثلاث سنوات بأكثر من ستة دينارات كما يوضح الجدول التالي ، و بدأ يقترب من سعر الصرف الموازي كما اقترب السعر الرسمي للعملة من السوق ، لدرجة إنخفاض فيها الحافز على المضاربة في العملة ، و هذا بفعل سياسة تخفيض سعر الدينار المعتمد.

ويمكن القول بأن بتقييد السياسة المالية و تقوية الوضعية الخارجية نسبيا، فإن الجزائر توصلت إلى إستقرار كبير لسعر الصرف الرسمي الذي يساهم في تخفيض التضخم، و هذا بفعل تأسيس ميكانيزم صرف أكثر مرونة على شكل حصص توصية للتثبيت، معد من طرف بنك الجزائر، حيث أن سعر الصرف أصبح يحدد يوميا بفعل العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية في بداية كل حصة، كما ساهمت الخطوة المهمة الموالية، و التي إحداثها في جانفي 2010 و هي إنشاء سوق للصراف مابين البنوك بموجبه تقوم البنوك التجارية و المؤسسات المالية بالسماح بقبض العملة الصعبة، كما ساهمت عملية توسيع السماح بفتح الحسابات الجارية بالعملية الصعبة في نمو هذه السوق و قد سمحت الإجراءات المختلفة بتوفير إمكانية الصرف للأشخاص الطبيعيين، و هذا ما يتم بالفعل حيث رخص للبنوك التجارية القيام بالصرف لصالح النفقات المتعلقة بالصحة، و التعليم و لبعض الأنشطة<sup>19</sup>

الأخرى في الخارج،

<sup>19</sup> مرجع سابق، فعالية السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2005 ص66

## خلاصة:

من خلال تتبعنا لمستويات التضخم ومحاولة حصر مصادره وانواعه وآثاره في الجزائر تلخيصه في النتائج التالية :

ان احسن مؤشر لقياس التضخم في اغلب الاقتصاديات دول العالم هو الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك لكونه يتوفر على خصائص ومزايا يصعب إيجادها في بقية المؤشرات الاخرى، كما انه يصور التدهور الذي يطرا علة القوة الشرائية للنقود من خلال قياس مستوى معيشة الافراد.

وفي الجزائر يمكن الاعتماد على هذا الرقم لكشف الاتجاهات التضخمية المستمرة خاصة في الفترة 2000 و2016

يمكن ارجاع الاتجاهات التضخمية في الجزائر لعدة مصادر الى عدة مصادر منها :

- التوسع في الانفاق الكلي :من خلال قنوات الاستهلاك الخاص ، العام والانفاق الاستثماري ، ومن بين الاسباب التي تؤدي الى هذا التوسع هو زيادة الاجور لما لهذه الاخيرة من اهمية في تحديد الطلب الكلي في الجزائر ، تنعكس في شكل ارتفاع المستوى العام لاسعار بالتالي للجوء الى الاستراد
- ارتفاع تكاليف الانتاج في الكثير من القطاعات الجزائرية نتيجة انخفاض مستوى الانتاج

زيادة حجم الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون الزيادة في الانتاج

ارتفاع حجم الواردات بوتيرة اسرع من الصادرات بذلك يكون قناة مهمة لنقل التضخم العالمي الى الاقتصاد الوطني وهذا مايسمى بالتضخم المستورد

تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات

توجه نصيب كبير من الانفاق الاستثماري الى القطاعات الانتاجية مما ادي الى ظهور مشاكل في التمويل بالمواد الاولية والتجهيزية.

اقتربت معظم فترات التضخم التي عرفها الاقتصاد الوطني بتدهور مسجل للاستهلاك الحقيقي للعائلات الجزائرية ،وقد ساهم في هذا التدهور ارتفاع معدلات نمو السكاني بالمقارنة مع حجم الاستهلاك الكلي .



## تمهيد

هذا الفصل بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة ، حيث نحاول من خلاله اعطاء صورة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، وهذا بناء على الادوات و الاساليب الاحصائية والرياضية، حيث هذه الاخيرة يمكن لها ان ترسم لنا مستقبل الظاهرة المدروسة على ضوء البيانات الجزائرية التي تبين تطورها في السنوات الاخيرة، وسنقوم بنمذجة هذه الظاهرة واعطائها احسن صيغة رياضية، وفي هذا السياق يتم اولا تحديد او الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر على التضخم وصياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الاحصائية والاقتصادية والقياسية واخيرا يتم محاولة التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج التقدير خلال الفترة 1990 و2014

## المبحث الاول: التحليل القياسي لظاهرة التضخم في الجزائر:

## المطلب الاول: تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج

اعتمدنا في عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في التضخم على النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم بالدرجة الاولى ، ومن جهة اخرى الاعتماد على الدراسات السابقة ، حيث نستخلص مما سبق بان معدلات التضخم تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية نذكر منها سعر الفائدة والنتاج الاجمالي المحلي وسعر الصرف واسعار السلع وان النموذج القياسي يتكون من المتغير التابع والمتمثل في معدل التضخم والمتغيرات المستقلة المتمثلة في سعر الفائدة ، ناتج الاجمالي المحلي، سعر الصرف

**1-سعر الصرف:** هو سعر الصرف انه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أجنبية

**2-سعر الفائدة:** هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو أكثر. ... ورفع الفائدة يعني كبح عمليات الاقتراض وبالتالي تقليل نسبة السيولة في السوق مما يؤدي إلى خفض نسبة التضخم

**3-النتاج الاجمالي المحلي (GDP):** هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة.

اولا: صياغة النموذج وتقديره:

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ويقودنا ذلك على معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات عموما من المفروض أن تكون قيم المعاملات المقدره قريبة من القيم الحقيقية و بالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية و ذلك لما تمتاز به من خصائص و فرضيات لتقدير النموذج الإنحدار الخطي المتعدد .

ثانيا: خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية :

خاصية عدم التحيز : التحيز هو الفرق بين مقدره ما ووسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن الصفر نقول بأن المقدر متحيز ، أما بالنسبة لطريقة المربعات الصغرى تحقق مايلي :

$$E(\hat{\beta}_i) = \beta_i \quad , \quad i = 0,1,2, \dots, k$$

و بالتالي  $\hat{\beta}$  هي مقدر غير متحيز لـ  $\beta_i$  .

خاصية الإتساق : نقول بأن المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق مايلي :

— قيم المعالم المقدره تقترب من قيم المعالم الحقيقية وذلك كلما كبر حجم العينة.

— قيمتي التحيز والتباين تقتربان اوتساويان الصفر كلما اقترب حجم العينة مالا نهاية اي :

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}) = b$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \hat{\beta} = \beta$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} Var(\hat{\beta}) = b$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} Var(\hat{\beta}) = 0$$

وإذا تحقق هذين الشرطين نقول ان  $\hat{\beta}$  هو مقدر متسق لـ  $\beta$

ثالثا: خاصية اصغر تباين:

يقصد باقل تباين ممكن للمقدرات، عندما يكون تباين  $\hat{\beta}_i$  اقل من تباين اي قيمة مقدرة اخرى:

$$var(\hat{\beta}_i) < var(\bar{\beta}_i) \quad , \quad i = 0,1,2, \dots, k$$

حيث:

$$\bar{\beta}_i \text{ هي القيمة المقدرة الاخرى لـ } \beta_i$$

ب-فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج الخطي المتعدد،فانه يجب توفر الفرضيات التالية:

$H_1$ : المتغير التابع يكون دالة خطية في في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الاقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم.

$H_2$ : القيمة المتوقعة او متوسط القيمة للمتغير العشوائي تساوي الصفر ، اي :

$$E(U_i) = 0 \quad . \forall i$$

$H_3$ :تجانس تباين الاخطاء او تباين المتغير العشوائي يكون ثابت اي :

$$var(U_i) = var(U_i^2) = \sigma_u^2$$

$H_4$ :عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء اي :

$$cov(U_i U_j) = E(U_i U_j) = 0 \quad . \forall i \neq j$$

$H_5$ :استقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة اي:

$$cov(U_i X_j) = E(U_i X_j) = 0$$

:المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي:

$$U_i \rightarrow N(0, \sigma^2)$$

رابعاً: النموذج المقدر لظاهرة:

بعد ادخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في معدل التضخم (متغير تابع) والمتغيرات الاقتصادية المختارة (المتغيرات المستقلة) في البرنامج الاحصائي eviews تحصلنا على النتائج التقدير للنموذج انطلاقاً من الملحق رقم (\*) فكانت الصيغة النهائية للنموذج الخطي كمايلي :

$$INF = -3.773 + 1.605I + 1.659PIB + 30.247FR$$

$$t_c : \quad (-0.375) \quad (3.719) \quad (-2.437) \quad (1.186)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i}: \quad (10.053) \quad (0.431) \quad (0.681) \quad (25.496)$$

$$\sum \epsilon_i^2 = 954.92 \quad R^2 = 0.61 \quad \overline{R^2} = 0.557$$

$$N=15 \quad DW= 1.333 \quad F_{C=2.24} \quad F_{C=2.24}$$

$t_c$ : هي قيم احصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$t_{c_{\hat{\beta}_i}} = \frac{|\hat{\beta}_i - \beta_i|}{|\delta_{\hat{\beta}_i}|} \quad .i = 0.1.2 \dots$$

$\delta_{\hat{\beta}_i}$ : الانحرافات المعيارية للمعالم المقدرة.

$\sum \epsilon_i^2$ : مجموع مربعات الاخطاء

$R^2$ : تمثل معامل التحديد.

$\overline{R^2}$ : يمثل معامل التحديد المصحح

DW: تمثل احصائية ديرين وتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للاخطاء.

$F_C$ : تمثل احصائية فيشر المحسوبة وفق العلاقة التالية:

حيث:  $m$ : عدد المتغيرات المستقلة.  $n$ : عدد المشاهدات

### المبحث الثاني: التحليل الاحصائي و الاقتصادي للنموذج المقدر:

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الاحصائي والاقتصادي والقياسي لنموذج قيد الدراسة وما مدى صلاحيته، ولمعرفة ذلك لابد من اجراء مجموعة من الاختبارات التفسيرية الاقتصادية والاحصائية والقياسية واستخدامها ف عملية التنبؤ.

### المطلب الاول: التفسير الاحصائي والاقتصادي والقياسي للنموذج المقدر:

#### اولا: التفسير الاحصائي:

1- اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة: لتقييم معنوية معالم النموذج نستخدم احصائية ستيودنت، ومعرفة ايضا تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما هو موضح في الجدول التالي:

#### جدول رقم : ( 4 ) جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	$t_{cal}$	$t_{tab}$	prob
الثابت	$\beta_0$	-0.375	2.079	0.711
I%	$\beta_1$	3.719	2.079	0.001
PIB%	$\beta_2$	-2.437	2.079	0.023
FR%	$\beta_3$	1.186	2.079	0.248

لاجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة احصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

$H_0$ : تمثل فرضية العدم وتعني ان المعلمة ليس لها معنوية احصائية

$H_1$ : تمثل الفرضية البديلة وتعني ان المعلمة لها معنوية احصائي

اختبار معنوية  $\beta_0$ :

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ ان  $t_{tab} > |t_{cal}|$  وبالتالي نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  ومنه  $\beta_0$  ليس لها معنوية احصائية

اختبار معنوية  $\beta_1$ :

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ ان  $t_{tab} < |t_{cal}|$  وبالتالي نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  ومنه  $\beta_1$  لها معنوية احصائية

اختبار معنوية  $\beta_2$ :

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ ان  $t_{tab} < |t_{cal}|$  وبالتالي نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  ومنه  $\beta_2$  لها معنوية احصائية

اختبار معنوية  $\beta_3$ :

$$\begin{cases} H_0: \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ ان  $t_{tab} > |t_{cal}|$  وبالتالي نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  ومنه  $\beta_3$  لها معنوية احصائية

اختبار المعنوية الاجمالية للنموذج:

لاختبار المعنوية الاجمالية لنموذج نستخدم اختبار fisher، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = 0.1.2.. \end{cases}$$

$H_0$ : تمثل فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

$H_1$ : تمثل الفرضية البديلة وتعني يوجد على الاقل متغير مستقل واحد له تاثير على المتغير التابع

لدينا احصائية فيشر المحسوبة من خلال الملحق رقم  $F_{CAL}=11.06\dots$

اما احصائية فيشر المجدولة عند مستوي 5% هي كما يلي :

$$F_{(3.21)}^{0.05} = 3.07$$

بما ان  $F_{tab} < F_{cal}$  ومنه نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  بتالي النموذج له معنوية كلية .

3- الانحرافات المعيارية لمعلمة الحد الثابت:

$$\delta_{\hat{\beta}_0} = 5.014 < \frac{\hat{\beta}_0}{2} = -1.886$$

$$\delta_{\hat{\beta}_1} = 0.414 < \frac{\hat{\beta}_1}{2} = 0.802$$

$$\delta_{\hat{\beta}_2} = 0.317 < \frac{\hat{\beta}_2}{2} = -0.829$$

$$\delta_{\hat{\beta}_3} = 11.35 < \frac{\hat{\beta}_3}{2} = 15.123$$

ومنه نستنتج ان  $\hat{\beta}_3$ ،  $\hat{\beta}_2$ ،  $\hat{\beta}_1$  مقبولون احصائيا، اما  $\hat{\beta}_0$  فهي ليست مقبولة احصائيا

ثانيا :التفسير الاقتصادي

$R^2 = 0.61$ : تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على ان النموذج الانحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا مقبولا حيث ان 61% من التغيرات التي تحدث في معدلات التضخم هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة، اما 39% تبقى لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

- اشارة معلمة معدل سعر الفائدة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل سعر الفائدة، وهذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث انه اذا تغير سعر الفائدة بوحدة واحدة فان معدل التضخم يتغير ب: 1.605 وحدة

- اشارة معلمة معدل الناتج الاجمالي المحلي سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل الناتج الاجمالي المحلي، وهذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير معدل الناتج الاجمالي المحلي بدرجة واحدة فان معدل التضخم يتغير ب: 1.659 وحدة

- اشارة معلمة معدل سعر الصرف موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل سعر الصرف، وهذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث انه اذا تغير معدل سعر الصرف بوحدة واحدة فان معدل التضخم يتغير ب: 30.247 وحدة

من خلال هذه الدراسة للنموذج الخطي المقدر وجدنا ان النموذج ككل له معنوية كلية ، اما المعنوية الفردية وجدنا أن سعر الصرف ليس له معنوية إحصائية لذا يجب حذفه من النموذج .

المطلب الثاني: التفسير الاحصائي والقياسي للنموذج بعد الحذف:

اولا: تقدير النموذج بعد حذف المتغيرة **ER** :

$$INF = 7.549 + 1.253I - 1.953PIB$$

$$t_c : (2.370) (3.962) (-3.050)$$

$$\delta \hat{\beta}_i: (7.549) (0.316) (0.640)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 1018.927 \quad R^2 = 0.586 \quad \overline{R^2} = 0.549 \quad DW = 1.342$$

ثانيا: التفسير الاحصائي:

1- اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة: لتقييم معنوية معالم النموذج نستخدم احصائية ستيودنت، ومعرفة ايضا تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (5): جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	$t_{cal}$	$t_{tab}$	prob
الثابت	$\beta_0$	2.370	2.073	0.02
I%	$\beta_1$	3.962	2.073	0.0007
PIB%	$\beta_2$	-3.050	2.073	0.005

لاجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة احصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

$H_0$ : تمثل فرضية العدم وتعني ان المعلمة ليس لها معنوية احصائية

$H_1$ : تمثل الفرضية البديلة وتعني ان المعلمة لها معنوية احصائية

اختبار معنوية  $\beta_0$ :

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ ان  $t_{tab} < |t_{cal}|$  وبالتالي نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  ومنه  $\beta_0$  لها معنوية احصائية

اختبار معنوية  $\beta_1$ :

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ ان  $t_{tab} < |t_{cal}|$  وبالتالي نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  ومنه  $\beta_1$  لها معنوية احصائية

اختبار معنوية  $\beta_2$ :

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 5. نلاحظ ان  $t_{tab} < |t_{cal}|$  وبالتالي نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  ومنه  $\beta_2$  لها معنوية احصائية

اختبار المعنوية الاجمالية للنموذج:

لاختبار المعنوية الاجمالية لنموذج نستخدم اختبار fisher، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 \\ H_1: \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = 0.1.2.. \end{cases}$$

$H_0$ : تمثل فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

$H_1$ : تمثل الفرضية البديلة وتعني يوجد غلى الاقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع

لدينا احصائية فيشر المحسوبة من خلال الملحق رقم  $F_{CAL}=11.06\dots$

اما احصائية فيشر الجدولة عند مستوي 5% هي كما يلي :

$$F_{(2.22)}^{0.05} = 3.44$$

بما ان  $F_{tab} < F_{cal}$  ومنه نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  بتالي النموذج له معنوية كلية .

ثالثا :اختبار النموذج من الناحية القياسية:

بعد ان تاكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاحصائية والاقتصادية ،سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدي انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

### 1-ارتباط الذاتي الاخطاء:

للكشف عن او عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي الاخطاء نستخدم اختبار ديرين وتسون  $dw$  حيث تسمح هذه الاحصاءة باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0) \end{cases}$$

$H_0$ : تمثل فرضية العدم وتعني عدم وجود ارتباط ذاتي الاخطاء

$H_1$ : تمثل الفرضية البديلة وتعني وجود ارتباط ذاتي الاخطاء

وبالتالي تحسب قيمة  $DW$  بموجب الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2}$$

الشكل رقم 3. تحديد مناطق القبول والرفض لاحصاءة  $DW$ :

ارتباط ذاتي موجب	قرار غير محسوم	عدم وجود ارتباط ذاتي الاخطاء $\rho = 0$	قرار غير محسوم	ارتباط ذاتي سالب
$\rho > 0$	$Dw=1.34$			$\rho < 0$
0	1.21	1.55	2	2.45
			2.79	4

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة ديربن واتسن وقعت في منطقة القرار غير الحاسم لذا نستخدم إختبار breush god fray

إختبار **breush god fray** : يصلح هذا الإختبار عندما يكون الارتباط من الدرجة الثانية و تسمح باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = 0 \\ H_1: \rho_1 \neq \rho_2 \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بحساب إحصاءة LM وفق العلاقة التالية :

$$LM = n \cdot R^2 \Rightarrow LM = 3.86$$

ثم نقارنها مع احصائية  $\chi^2$  الجدولة التالية:

$$\chi^2_{(0.05, 2)} = 5.991$$

نلاحظ  $LM < \chi^2_{(0.05, 2)}$  ومنه نقبل فرضية العدم  $H_0$  وبالتالي لا يوجد إرتباط ذاتي للاخطاء .

اختبار تجانس تباين الاخطاء:

ستمو الاعتماد على اختبار وايت WHITE للكشف اذا كان هناك تجانس او عدم تجانس الاخطاء، والذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي  $U_t^2$  والمتغيرات المستقلة، ونقوم باختبار الفرضية التالية:

$$H_0: \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2$$

$H_0$ : تمثل فرضية العدم وتعني وجود تجانس تباين الاخطاء.

-اختبار ثبات التباين باستخدام احصاءة LM:

نقوم بحساب احصاءة LM وفق العلاقة التالية:

$$LM = n \cdot R^2 \Rightarrow LM = 10.59$$

ثم نقارنها مع احصائية  $\chi^2$  الجدولة التالية:

$$x^2_{(0.05, 2)} = 5.991$$

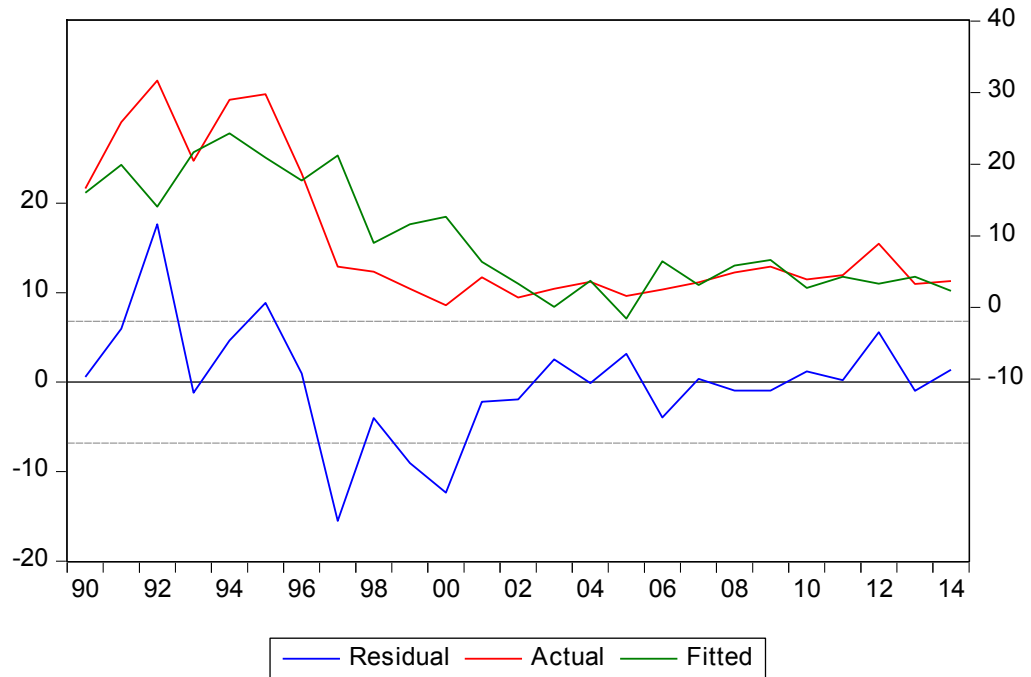
نلاحظ  $LM < x^2_{(0.05, 2)}$  ومنه نقبل فرضية العدم  $H_0$  وبالتالي الاخطاء متجانسة التباين اي ثبات التباين الاخطاء.

#### المطلب الثاني: التنبؤ بالنموذج المقدر

من خلال النموذج المتحصل عليه لقد استطعنا معرفة اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة وبعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الاحصائية والاقتصادية ثم اختبار مدى تحقيق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ بمعدلات التضخم .

التنبؤ بمعدلات التضخم لسنوات 2020 و2021 و2022: بعد دراسة صلاحية النموذج المقدر تبين لنا ان له مقدرة تنبؤية بمعدلات التضخم مقبولة ومن اجل الحصول على القيم المقدرة لمعدلات التضخم في الفترة يمكن مقارنة القيم الفعلية لمعدلات التضخم مع القيم المقدرة لها بواسطة النموذج من خلال المنحنى التالي:

#### الشكل رقم 4 : منحنى مقارنة القيم الفعلية و القيم المقدرة



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 01 باستخدام البرنامج الإحصائي EViews

من خلال الشكل نلاحظ أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه هي تقارب القيم الفعلية و هذا ما يدل على أن النموذج قابل للتنبؤ .

و للتنبؤ بقيم معدلات التضخم للسنوات 2020 و 2021 علينا أولاً التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة ، حيث سنفترض أن قيم كل من المتغيرات المستقلة ستواص تطورها على نفس النمط و بالتالي نستخدم معادلة الاتجاه العام أي تطور قيم المتغيرات المستقلة بدلالة الزمن و عليه معادلة الاتجاه العام لكل من سعر الفائدة و الناتج المحلي الاجمالي على النحو التالي :

$$I = 985.80 - 0.487T$$

$$PIB = -243.16 + 0.122T$$

بعد تعويض السنوات في معادلتنا الاتجاه العام سنحصل على قيم المتغيرات المستقلة المتنبأ بها كما هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 6 : نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة

السنوات المتغيرات	2020	2021
I	2.06	1.57
PIB	3.28	3.40

بعد القيام بالتنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة سنقوم بتعويض القيم المحصل عليها في النموذج المقدر لنحصل على معدلات التضخم خلال السنوات 2020 ، 2021 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 7 : نتائج التنبؤ بمعدلات التضخم

السنوات	2020	2021
معدل التضخم	3.72	2.87

نلاحظ من خلال القيم المتنبأ بها من معدلات التضخم هي في إنخفاض هذا إذا إستمر الناتج المحلي في الارتفاع و إذا إستمر سعر الفائدة في الإنخفاض .

## خلاصة الفصل:

حاولن من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 وذلك باستخدام الطرق والاساليب الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي بهدف التوصل الى اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات التضخم في الجزائر حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستقلة في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة وبعد ذلك تم بناء وتقدير نموذج قياسي ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية واحصائية وذلك بهدف مدي توافق الفرضيات الموضوعية حول النموذج ثم التنبؤ بالنموذج المقدر، ومن خلال هذه الدراسة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة واتباع الخطوات السابقة الذكر وجدنا ان معدلات التضخم تتاثر بشكل كبير بمعدل سعر الفائدة والنتائج الاجمالي المحلي حيث نتبأ ان معدل التضخم خلال سنة 2020 و2021 هو على التوالي 3.72% و2.87%

## الخاتمة:

تعتبر ظاهرة التضخم احدي اهم الظواهر الاقتصادية،لما لها من انعكاسات مباشرة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة،فاصبحت صفة ملازمة لمعظم اقتصاديات الدول النامية وفهمها يتطلب معرفة الجانب النظري معرفة شاملة ، ولمعرفة محددات الاساسية المسببة لهذه الظاهرة في الجزائر و من أجل الوصول إلى أهداف هذه الدراسة كان لزاما علينا من جهة أولى دراسة تطور الظاهرة التضخمية و الوقوف عند أسبابها و آثارها في الجزائر إنطلاقا من أهم الآراء و التحليلات الفكرية لأهم المدارس و بناءا على المؤشرات الكلية للإقتصاد الوطني .

ففي الفصل الاول في هذه الدراسة قمنا باستعراض التحليلات النظرية لظاهرة التضخم بدءا باعطاء تعريف لها يشمل أهم المعايير التي إعتد عليها العلماء في تحديد مفهوم هذه الظاهرة بعد ذلك حاولنا حصر أهم المصادر التي يمكن أن تتسبب في إحداث موجات تضخمية من خلال زيادة الطلب الكلي إنخفاض العرض إرتفاع التكاليف الإنتاجية و استيراد معظم السلع و الخدمات من الخارج و في الأخير تطرقنا إلى تصنيف لأهم أشكال الضغوط التضخمية و أنواعها حسب أربعة معايير مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار حدة هذه الضغوط طبيعة القطاعات الاقتصادية المعرضة و الأسباب المساعدة لها و في المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم الآثار التي يمكن للتضخم أن يخلفها على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي و ما ينجم عنه من تعميق للتفاوت في توزيع المداخيل و الثروات إحداث عجز في ميزان المدفوعات و غيرها من الانعكاسات التي تهدد بدرجة كبيرة الاستقرار الاقتصادي ، الاجتماعي و السياسي اللازمين لدفع عجلة التنمية .

بينما خصصنا المبحث الثالث لاهم الطرق و اسياسات المعالجة لظاهرة التضخم بما فيها السياسات النقدية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي اساسا على تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي باستعمال عدة أدوات من بينها سعر إعادة الخصم عمليات السوق المفتوحة و نسبة الاحتياطي القانوني و غيرها من الادوات المباشرة للرقابة على الائتمان المصرفي ،اما السياسات المالية فتحدد الحكومة من خلالها المصادر المختلفة للايرادات العامة للدولة ،

اما الفصل الثاني فحاولنا فيه اسقاط ما رايناه في الفصل الاول من تحليلات نظرية حول الظاهرة المدروسة على حالة الإقتصاد الجزائري ،والمبحث في تفسير الضغوط التضخمية من خلال التفاعلات التبادلية للمتغيرات التي تحدث في مستويات المتغيرات الكلية ،ولا كثيرا ما يعبر على ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال الارتفاع الذي

يطرا على اسعار السلع والخدمات او الانخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية، ارتائنا في المبحث الاول من خلال المطلب الاول الاثار التضخمية في الاقتصاد الوطني من خلال قياس حركة الاسعار وتدني كفاءة العملة وكذلك الارصدة النقدية وايضا اثره على الاجور والانتاج

اما المطلب الثاني تناولنا الاثار والانعكاسات الاجتماعية التي عانت منها الجزائر خلال هذه الفترة وتمثل اثاره الاجتماعية في اثره على الاخلاق وعلى قيمة العلم والعلماء وايضا على التمايز الاجتماعي، وقد ادى التضخم الي توجيه رؤوس الاموال الجزائرية الى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية،

اما الفصل الثالث والاخير فهو صورة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، حاولنا من خلالها استعراض وتطبيق الادوات والاساليب الاحصائية والرياضية، للإجابة علي الاشكالية الرئيسية لهذا البحث، حيث تم التطرق في المبحث الاول الى التحليل القياسي للظاهرة بدءا من تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج ثم تقدير النموذج من اجل الاجابة على التسؤلات المطروحة قمنا بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على السلسلة السنوية للمعدل التضخم ومعدل سعر الفائدة التي توصلنا من خلالها الي وجود علاقة خطية طردية بين معدل الوطني للتضخم ومعدل سعر الفائدة وايضا ناتج الاجمالي المحلي

#### نتائج الدراسة:

ان التضخم بالمفهوم الكنزي يمكن ان يحصل عندما يكون حجم الانفاق الكلي اكبر من قيمة الحجم الناتج الوطني، وتزيد حدته كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل، ويعتبر هذا التحليل اكثر تعبيرا عن حال البلاد الصناعية المتقدمة، التي تعاني من فائض طاقتها الانتاجية في الاوقات الكساد، علي حين تتمثل المشكلة الاساسية في البلاد المتخلفة في قصور حجم طاقتها الانتاجية، الامر الذي يجعل جهازها الانتاجي غير مرن وناتجها الوطني قريب من الثبات مما يجعل النظرية الكمية اكثر تعبيرا عن واقعها في مسالة التضخم.

#### من الجانب التطبيقي يمكن الوصول الى النتائج التالية:

يبين مؤشر سعر الفائدة ان الجزائر خلال الفترة (1990-2014) عرفت ضغوطات تضخمية متفاوتة الحدة حيث سجل اعلى قيمة له خلال سنة 2012 بمعدل سعر فائدة 1.75% ومعدل الناتج



الملحق رقم (1) جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 1990-2014

معدل سعر الصرف ER%	معدل الناتج الاجمالي PIB%	معدل الفائدة I%	معدل التضخم IWF%	السنوات
0.36	0.8	8	16.06	1990
0.25	1.2-	8	25.9	1991
0.26	1.8	8	31.7	1992
0.27	-2.1	8	20.5	1993
0.22	-0.89	12	29	1994
0.21	3.79	16.8	29.8	1995
0.22	4.09	14.5	18.7	1996
0.22	1.09	12.6	5.7	1997
0.21	5.1	9.12	5	1998
0.20	3.2	8.25	2.6	1999
0.21	2.2	7.5	0.3	2000
0.20	4.61	6.25	4.2	2001
0.19	5.59	5.37	1.4	2002
0.21	7.2	5.25	2.6	2003
0.25	4.3	3.64	3.6	2004
0.28	5.9	1.93	1.6	2005
0.30	1.69	1.75	2.5	2006
0.33	3.39	1.75	3.5	2007
0.40	2	1.75	4.9	2008
0.31	1.59	1.75	5.7	2009
0.35	3.6	1.75	3.9	2010
0.41	2.8	1.75	4.5	2011
0.41	3.29	1.75	8.9	2012
0.39	2.8	1.75	3.3	2013
0.38	3.8	1.75	3.7	2014

الملحق رقم : (2): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد خلال الفترة 1990-2014

Dependent Variable: IWF  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/16/17 Time: 17:08  
 Sample: 1990 2014  
 Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	-		-	
C	3.773753	10.05306	0.375384	0.7111
I	1.606165	0.431821	3.719512	0.0013
	-		-	
PIB	1.659823	0.681021	2.437257	0.0238
ER	30.24750	25.49659	1.186335	0.2487
R-squared	0.612572	Mean dependent var		9.604000
Adjusted R-squared	0.557225	S.D. dependent var		10.13408
S.E. of regression	6.743352	Akaike info criterion		6.800638
Sum squared resid	954.9288	Schwarz criterion		6.995658
	-			
Log likelihood	81.00798	Hannan-Quinn criter.		6.854728
F-statistic	11.06787	Durbin-Watson stat		1.333849
Prob(F-statistic)	0.000144			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 01 باستخدام البرنامج الإحصائي

## EIEWS

ER الملحق رقم : (3): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد بعد حذف المتغيرة

Dependent Variable: IWF  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/17 Time: 18:20  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I	1.253897	0.316414	3.962833	0.0007
PIB	1.953481	0.640289	3.050935	0.0059
C	7.549635	3.185014	2.370362	0.0270
R-squared	0.586607	Mean dependent var	9.604000	
Adjusted R-squared	0.549026	S.D. dependent var	10.13408	
S.E. of regression	6.805502	Akaike info criterion	6.785506	
Sum squared resid	1018.927	Schwarz criterion	6.931772	
Log likelihood	-81.81883	Hannan-Quinn criter.	6.826074	
F-statistic	15.60906	Durbin-Watson stat	1.342546	
Prob(F-statistic)	0.000060			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 01 باستخدام البرنامج الإحصائي

## EIEWS

ملحق رقم : 4. جدول نتائج اختبار وايت

### Heteroskedasticity Test: White

	2.7953			
F-statistic	30	Prob. F(5,19)	0.0468	
Obs*R-squared	10.595	Prob. Chi-Square(5)	0.0600	
Scaled explained SS	15.094	Prob. Chi-Square(5)	0.0100	

### Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/16/17 Time: 18:55

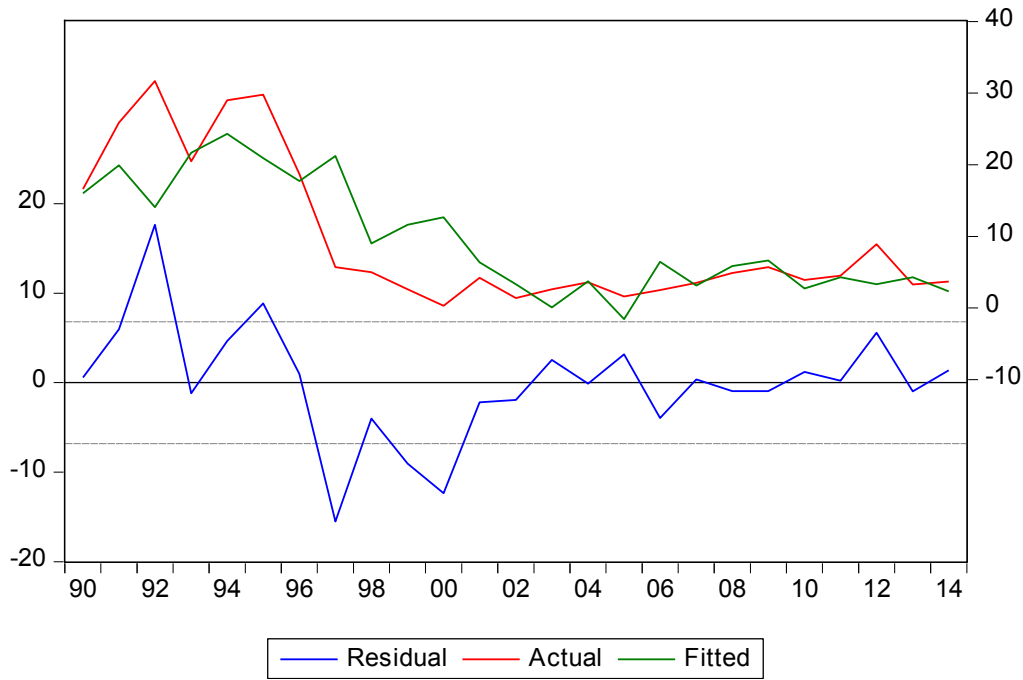
Sample: 1990 2014

Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	-	-	-	-
C	137.7718	74.14686	1.858093	0.0787
I <sup>2</sup>	1.2972	0.77395	1.676083	0.1101
I*PIB	3.2472	2.45403	1.323248	0.2015
I	38.109	13.8609	2.749406	0.0128

	-	-	
	7.2067	2.67132	2.69783
PIB^2	90	4	4
	57.148	27.5029	2.07791
PIB	76	7	2
	0.4238	Mean	40.757
R-squared	35	dependent var	07
Adjusted R-	0.2722	S.D.	79.789
squared	12	dependent var	08
S.E. of	68.068	Akaike info	11.484
regression	44	criterion	47
Sum squared	88032.	Schwarz	11.777
resid	95	criterion	00
	-		
	137.55	Hannan-	11.565
Log likelihood	58	Quinn criter.	60
	2.7953	Durbin-	2.3221
F-statistic	30	Watson stat	15
Prob(F-	0.0467		
statistic)	96		

**EVIEWS**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على ملحق رقم 03 باستخدام البرنامج الإحصائي



BREUSH GOD FRAY ملحق رقم : 5 جدول نتائج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

	1.8303		
F-statistic	16	Prob. F(2,20)	0.1862
Obs*R-squared	3.8678	Prob. Chi-Square(2)	0.1446

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 05/17/17 Time: 18:30

Sample: 1990 2014

Included observations: 25

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coeffici	Std.	t-	Prob.
----------	----------	------	----	-------

	ent	Error	Statistic
	-	-	-
	0.0476	0.30815	0.15452
I	17	8	1
	0.6718	0.71860	0.93487
PIB	05	6	3
	-	-	-
	1.5824	3.18213	0.49730
C	83	3	3
	0.3724	0.23113	1.61134
RESID(-1)	37	4	2
	0.1736	0.23503	0.73864
RESID(-2)	05	1	4
	0.1547	Mean	7.28E-
R-squared	14	dependent var	16
	-		
Adjusted R-	0.0143	S.D.	6.5157
squared	43	dependent var	72
S.E. of	6.5623	Akaike info	6.7774
regression	34	criterion	26
Sum squared	861.28	Schwarz	7.0212
resid	45	criterion	01
	-		
	79.717	Hannan-	6.8450
Log likelihood	83	Quinn criter.	39
	0.9151	Durbin-	1.7769
F-statistic	58	Watson stat	73
Prob(F-	0.4743		
statistic)	40		

Dependent Variable: PIB  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/17/17 Time: 18:53  
 Sample: 1990 2014  
 Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
T	0.122869	0.057313	2.143824	0.0428
C	243.1666	114.7416	2.119254	0.0451
R-squared	0.166545	Mean dependent var	2.817600	
Adjusted R-squared	0.130308	S.D. dependent var	2.215864	
S.E. of regression	2.066454	Akaike info criterion	4.366164	
Sum squared resid	98.21535	Schwarz criterion	4.463674	
Log likelihood	-52.57705	Hannan-Quinn criter.	4.393209	
F-statistic	4.595979	Durbin-Watson stat	1.325525	
Prob(F-statistic)	0.042849			